الأمم المتحدة

A/69/642

الجمعية العامة

Distr.: General
9 December 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٥٢ من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل مسألة
عمليات حفظ السلام من جميع
نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

موجز

يبرز هذا التقرير، المُعدّ عملاً بالطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٦٨، أهم التطورات التي شهدتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ صدور التقرير السابق (A/68/652)، ويحدد بعض المسائل لتنظر فيها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ويتضمن التقرير تحليلا مفصلا للسلامة والأمن في بعثات حفظ السلام، أعد استجابة للفقرة ٣٦ من تقرير اللجنة الخاصة (A/68/19). ويقدّم مرفق هذا التقرير، الذي أعد استجابة للفقرة ٤٦ من تقرير اللجنة الخاصة، تفاصيل تقنية تتعلق باستخدام نظم الطائرات غير المأهولة وغير المسلحة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

230115 220115 14-66587 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - السياق الاستراتيجي

١ - إن نزاعات اليوم كثيرا ما تكون معقدة وعميقة الجذور. وقد أصبحت تتسم بطابع إقليمي أو دولي ما فتئ يتزايد وصارت أطول أمدا وأكثر فتكا. وهي تتفاقم بفعل مجموعة معقدة من العوامل، بما في ذلك الدول الضعيفة، والصراع العرقي، والتهديدات الإجرامية وتهديدات المتطرفين عبر الحدود الوطنية، والأزمات الإنسانية وأزمات الصحة العامة الخطيرة.

٢ - وهذه التعقيدات الناجمة عن النزاعات الراهنة تؤثر تأثيرا مباشرا على البيئة التي تقوم فيها الأمم المتحدة بحفظ السلام. وخلال السنة الماضية، تواصل بذل جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في بيئات سياسية وأمنية هشة للغاية. وقد اتسمت تلك البيئات بتحديات جديدة ومتزايدة، بما في ذلك شن هجمات كثيفة وغير متناظرة ضد حفظة السلام في مالي، وظروف أمنية آخذة في التدهور سريعا في مرتفعات الجولان، وتفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وهناك ما يزيد على ١٢٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين في ١٦ بعثة في مختلف أرجاء العالم، حيث يوجد ما يزيد على ثلثي جميع المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين في بعثات تعمل في سياقات تتسم بمستويات عالية من العنف المستمر. وتُكلّف البعثات، أكثر من أي وقت مضى، بتعزيز جهود المصالحة والحوار الوطنيين في حال عدم وجود اتفاق سلام أو حتى تحديد واضح لأطراف النزاع.

٣ - وقد ظلت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تولي تركيزا إضافيا لجهودها السياسية الرامية إلى مساعدة الأطراف على وضع خريطة طريق أساسية للسلام، الأمر الذي يتطلب، بدوره، دعماً قوياً لدور المساعي الحميدة الذي تؤديه البعثات. وفي الوقت نفسه، عندما تُتاح فرص حل سياسي، توفر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الخبرة الفنية في تعزيز سيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والعمليات الديمقراطية، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والمهام الحكومية الأساسية للبدء تدريجيا في توطيد السلام في البلد المعني.

ثانيا - استعراض الأمين العام لعمليات حفظ السلام

٤ - لا بد أن تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مواكبة لسياق السلام والأمن المتغير، الذي أصبح أكثر تعقيدا، وذلك لأن المنظمة أصبح يُطلب منها أن تضطلع على نحو متزايد بمهام شاقة في المزيد من البيئات الخطرة. وقد أعلن الأمين العام، من ثم، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عن تعيين فريق مستقل رفيع المستوى معني بعمليات حفظ السلام لكي يجري استعراضا استراتيجيا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بغية ضمان أن تظل

هذه العمليات آلية فعالة لا غنى عنها لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ولن يقتصر نظر الفريق على عمليات حفظ السلام، التي ينصب عليها تركيز اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بل سينظر أيضا في البعثات السياسية الخاصة، التي تعد أدوات مستقلة وتكميلية.

٥ - وسيجري الفريق تقييما شاملا للحالة الراهنة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والاحتياجات المستجدة في المستقبل. وسينظر في طائفة واسعة من القضايا التي تواجه عمليات حفظ السلام، بما في ذلك: الطابع المتغير للنزاعات؛ والولايات المتطورة؛ والتحديات التي تواجه جهود المساعي الحميدة وبناء السلام؛ والترتيبات الإدارية والتنظيمية؛ والتخطيط؛ والشراكات؛ وحقوق الإنسان وحماية المدنيين؛ والقدرات النظامية لعمليات حفظ السلام؛ والأداء.

٦ - وسيلزم أن يعمل الفريق عن كثب مع الدول الأعضاء، وأن يعمل، في المسائل المتصلة بحفظ السلام، مع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وسيعمل الفريق على تحقيق أوجه التآزر مع استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام والاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد طلب الأمين العام أن يقدم إليه الفريق توصياته بحلول منتصف عام ٢٠١٥. وسيعد الأمين العام بعد ذلك تقريرا لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السبعين، وينظر فيه مجلس الأمن.

ثالثا - التطورات الرئيسية على صعيد العمليات في عام ٢٠١٤

٧ - إن نشر بعثة جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيز البعثة الموجودة في مالي وإعادة تشكيل بعثات قائمة هي أمور تبين دوما أن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام لا غنى عنها في صون السلام والأمن الدوليين.

٨ - وقد أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٤٩ (٢٠١٤)، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال مرحلة بدء البعثة، عملت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي لنقل السلطة من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة، وذلك بنقل الإطار المنضوية تحته القوات من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البعثة المتكاملة، مع كفالة الانتقال السلس من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البعثة المتكاملة.

٩ - ومنذ نقل السلطة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ركزت البعثة المتكاملة على دعم الحكومة الانتقالية في العملية السياسية وحماية المدنيين وتنفيذ تدابير مؤقتة عاجلة. وتعمل البعثة المتكاملة، على الأخص، مع الحكومة الانتقالية في إطار جهد يرمي إلى تنفيذ الاتفاق بشأن وقف أعمال القتال المبرم في برازافيل في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ وإطلاق عملية حوار ومصالحة وطنية يُتوقّع أن تؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥.

١٠ - وفي عام ٢٠١٤، ركزت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على تنفيذ اتفاق واغادوغو واتفاق وقف إطلاق النار المبرمين في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ من خلال تيسير الترتيبات الأمنية في الشمال ودعم المفاوضات السياسية، وكذلك مواصلة انتشارها الكامل في مالي. ومع ذلك، فإن ركود العملية السياسية وانسحاب قوات مالي وإدارتها من مناطق عديدة في الشمال بعد أيار/مايو ٢٠١٤ وتحوّل عملية سيرفال التي تقودها فرنسا إلى عملية إقليمية مقرها في تشاد وتدهور الحالة الأمنية في المنطقة وفي مالي قد أدت جميعها إلى أن تصبح البعثة هي القوة الأكثر وضوحا في الميدان والهدف الرئيسي للهجمات غير المتناظرة التي تشنها جماعات متطرفة. وقد ساعد استعراض استراتيجي أُجري في أيار/مايو ٢٠١٤ على توفير معلومات لصوغ ولاية البعثة الجديدة بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤). وقد كلفت البعثة المتكاملة بدعم إعادة بسط سلطة الدولة، ولا سيما في شمال مالي، وذلك إضافة إلى دورها في تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، وحماية المدنيين، ودعم إجراء عملية مستدامة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتنفيذ تدابير وقف إطلاق النار وبناء الثقة، وفي الحوار السياسي والمصالحة الوطنيين. وسعيا إلى تحقيق هذه الأهداف، ترمي البعثة إلى توسيع نطاق وجودها في الشمال، بما في ذلك خارج المراكز السكانية الرئيسية، من خلال دوريات بعيدة المدى. وفي البيئة الصحراوية القاسية لشمال مالي، لا يزال موظفو البعثة وسائر موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها يواجهون تحديات تعوق نشرهم وحركتهم، وذلك دون توافر برامج تدريب ومعدات شاملة لكي تواجه القوات العسكرية ووحدات الشرطة الهجمات غير المتناظرة. وناشد الأمين العام السلطات المالية والقوات الفرنسية، وكذلك الأطراف الفاعلة الإقليمية الأخرى، باتخاذ ما يلزم من تدابير للاضطلاع بمسؤولياتها.

١١ - وقد أبقى قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤) على الولاية السياسية والعسكرية المُعزّزة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك عملا بقرار المجلس ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، مع زيادة التركيز على وجود البعثة في الجزء الشرقي من البلد. وقد واصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة وتقديم الدعم إلى الحكومة في تنفيذ التزاماتها

الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والمحافظة على وضع عسكري استباقي لتعطيل قدرات الجماعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، واصلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ خطتها الوطنية الثالثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدعم من بعثة الأمم المتحدة، وذلك بالقيام على نحو منظّم بإعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس من أوغندا ورواندا إلى وطنهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاضطلاع بمبادرات إقليمية لنزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نزعا تامّا. كما واصلت البعثة مساعدة الحكومة على استعادة سلطة الدولة في مقاطعتي كيفو، بسبل منها إنشاء عدد من ”جزر الاستقرار“ في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة. وسيكتمل إجراء استعراض استراتيجي للبعثة والوجود الأوسع نطاقا للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن الأهداف والأنشطة المقبلة واستراتيجية خروج البعثة ونشر الموارد على نحو فعال.

١٢ - والأزمة الحالية في جنوب السودان، التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قد اضطرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى تحويل اهتمامها من دعم بناء السلام إلى المجالات الأربعة ذات الأولوية التالية، حسبما ينص عليه قرار مجلس الأمن ٢١٥٥ (٢٠١٤): حماية المدنيين؛ والتحقيق والإبلاغ المتعلقان بحقوق الإنسان؛ وتهيئة ظروف مؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية؛ وتقديم الدعم إلى عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، لتنفيذ الاتفاق بشأن وقف أعمال القتال المبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ظلت البعثة تستضيف في مواقعها ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص فارّين من العنف. وأدت الأزمة إلى وضع البلد على حافة المجاعة والانهيار الاقتصادي، وتفكّك الأجهزة الأمنية، وتمزيق المجتمعات المحلية. وقد أدى النزاع المستمر إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتدهورة، حيث تشرّد نحو ١,٩ مليون شخص. ومن المتوقّع أن يتعرّض زهاء ٢,٥ مليون شخص لانعدام الأمن الغذائي بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٥. وعلى الرغم من استمرار حدوث مناوشات محدودة النطاق بين طرفي النزاع، فقد أحرزت محادثات الإيغاد للسلام تقدما محدودا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، فقد عملت البعثة، إثر وصول ٣ ٥٠٠ فرد من العدد الإضافي المأذون به من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة البالغ ٥ ٥٠٠ فرد، على إنشاء قواعد عمليات متقدمة وتنظيم دوريات استباقية بغية توفير الحماية للمدنيين المستضعفين خارج أماكن عمل البعثة. غير أن القيود التي تواجه الحركة، بسبب التحديات الموسمية أمام التنقل والقتال الدائر، ما زالت تعوق نشر موظفي البعثة والأمم المتحدة عموما وحركتهم.

١٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، دعا مجلس الأمن، بناء على توصية الأمين العام، إلى إجراء استعراض استراتيجي لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وقد أجري هذا الاستعراض في ظل عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أبيي والاتفاقات ذات الصلة بين السودان وجنوب السودان بشأن أمن الحدود، وهو ما كُلّفت القوة بتوفير الدعم له. وأوصى الاستعراض بأن تدعم ولاية القوة استئناف الحوار والإدارة المجتمعيين بين المجتمعات المحلية التي تخضع لإشراف لجنة الرقابة المشتركة في أبيي من أجل تهيئة ظروف مؤاتية لتسوية الوضع النهائي. وقد أيد مجلس الأمن هذه التوصية. ومن شأن هذا الخيار أن يمكن الأمم المتحدة من مواصلة السعي لتحقيق هدفها الاستراتيجي، الذي يتمثل في المساعدة على توطيد السلام والأمن في أبيي والتوصل إلى استراتيجية خروج للبعثة. وقام ممثلون عن إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببعثة إلى أبيي لمتابعة الاستعراض الاستراتيجي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وذلك لاستبانة عدد من المبادرات الرامية إلى صون وتعزيز المكاسب الهشة التي تحققت حتى الآن. وفضلا عن ذلك، انخرطت مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا والقوة الأمنية المؤقتة وإدارة عمليات حفظ السلام في حوار مع حكومتي السودان وجنوب السودان التماسا لدعمهما لهذه التوصيات. وفي حين أعربت حكومتا السودان وجنوب السودان عن تأييدهما الأولي للتوصيات، فستواصل الأمانة العامة وشركاؤها الحوار مع الطرفين لكي يستأنفا تعاونهما في إدارة أبيي.

١٤ - وظل أداء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في عام ٢٠١٤ معتمدا على ما يُحرز من تقدم في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية الثلاث المنقحة وفي مواجهة التحديات الرئيسية الثلاثة المفصلة في التقرير الخاص للأمين العام (S/2014/138). وقد ارتفع عدد النازحين إلى ما يزيد على ٤٥٠ ٠٠٠ شخص نتيجة للعمليات ضد الجماعات المتمردة في الجزء الأول من السنة. وكان اشتداد النزاع القبلي في شرق ووسط دارفور هو السبب الرئيسي لقتل المدنيين. وقد أحرزت البعثة تقدما ملموسا في تحسين وضعها القوي، بسبل منها معالجة أوجه القصور في المعدات المملوكة للوحدات المقدّمة من البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد من الشرطة. وأتاح ذلك للبعثة أن تكون أكثر استباقا في توفير الحماية المادية للنازحين والفئات المستضعفة من السكان وفي تيسير جهود المساعدة الإنسانية التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري. وأدخلت الجهود الجارية لتنظيم حوار وطني في السودان بعض الأمل في العملية السياسية، وتواصل العملية المختلطة العمل بتنسيق مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لتيسير إجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة والجماعات المسلحة في دارفور من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإجراء حوار وطني شامل للجميع. وقد كثفت العملية المختلطة جهودها الرامية إلى تيسير الوساطة

على المستوى المحلي فيما بين المجتمعات المحلية في دارفور. ومع ذلك، ولمّا لم تُعالج بعد الأسباب الجذرية للنزاع، التي تكمن في القتال من أجل الوصول إلى الموارد الشحيحة والتحكم فيها وإدارتها، فقد ظل تحقيق سلام دائم بين المجتمعات المحلية المتقاتلة أمرا بعيد المنال. وسيتيح تقييم تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، الذي سيجرى في شباط/فبراير ٢٠١٥ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤)، المزيد من المعلومات عن سيناريوهات لولاية البعثة المقبلة وتشكيلها وأولوياتها.

١٥ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الدعم إلى حكومة ليبريا وشركائها في إدارة الحالة النادرة التي نجمت عن تفشي فيروس إيبولا. وقد ركزت البعثة جهودها على المسؤوليات المكلفة بها والتي يمكن تنفيذها في سياق تفشي الفيروس، بما في ذلك تقديم المساعدة والمشورة إلى الأجهزة الأمنية الليبرية في الحفاظ على الأمن. وفي غضون ذلك، قدمت البعثة مساعدة كبيرة إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا عندما أنشئت تلك البعثة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. كما واصلت البعثة تقديم المساعدة في التصدي للأسباب الجذرية للنزاع السابق في ليبريا. ونظرا إلى الضغط الإضافي الناجم عن الأزمة الصحية على السلطات الوطنية، فسيلزم إبقاء الحالة قيد الاستعراض المنتظم، بما في ذلك ما يتعلق بتقليص قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة بالبعثة.

١٦ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تيسير الحوار السياسي والمصالحة وحماية المدنيين بالاستعانة في ذلك على نحو فعلي بالمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام. وساعدت العملية أيضا الحكومة على تحقيق استقرار الحالة الأمنية والتعجيل بوتيرة إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورغم أن العملية ستشرع في إعادة تشكيل عنصرها العسكري وفي تسليم مسؤولياتها الأمنية تدريجيا إلى الحكومة، فإنها ستعمل أيضا من أجل تحسين البيئة السياسية والأمنية، لا سيما وأن البلد يتجه نحو إجراء انتخابات رئاسية في عام ٢٠١٥. وقد أذن مجلس الأمن في قراره ٢١٦٢ (٢٠١٤) بأن تُنشأ، لمرحلة أولية مدتها عام، ضمن القوام العسكري الحالي للعملية، قوة للرد السريع لتنفيذ الولاية المنوطة بالعملية. وفي سياق التعاون فيما بين البعثات، ربما يستعان أيضا مؤقتا بهذه القوة، عند الاقتضاء، في ليبريا لدعم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وستبدأ هذه القوة، التي تعد بالأساس موردا من موارد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، العمل بحلول أيار/مايو ٢٠١٥. غير أنها لن تنشر في ليبريا للتصدي للحوادث الأمنية طوال فترة استمرار الأزمة الناشئة فيها عن تفشي فيروس إيبولا في ذلك البلد، باعتبار أن هناك قرارا بأن تجمد مؤقتا جميع أنشطة التعاون فيما بين البعثات التي تشمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

١٧ - وفي هايتي، طغت على المشهد السياسي، رغم الحوار المشجع، المفاوضات المطولة لإنشاء مجلس انتخابي ووضع الإطار القانوني للانتخابات الضروريين لتنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية التي تأخرت كثيرا عن موعد إجرائها. وفي هذا السياق، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تعاونها الوثيق مع الحكومة للحفاظ على أجواء من الهدوء والاستقرار النسبيين وركزت على المجالات الأساسية لولايتها، بما في ذلك تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وإصلاح قطاعي السجون والعدالة، مع المضي قدما في إنجاز عملها المقرر المتعلق بتجميع الأفراد النظاميين بالبعثة وخفض عددهم.

١٨ - وتدهورت الحالة في مرتفعات الجولان تدهورا سريعا في منتصف عام ٢٠١٤، مما أجبر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على الانتقال مؤقتا من معسكر نبع الفوار، ومن معظم مواقعها في منطقة الفصل إلى الجانب ''ألفا'' كإجراء احتياطي. ولئن احتفظت القوة بمواقعها في جبل الشيخ وواصلت بذل قصارى جهودها لضمان تقيّد الأطراف باتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام ١٩٧٤، فقد قيدت الظروف الحالية كثيرا قدرة القوة وفريق المراقبين في الجولان على مراقبة ورصد ما يقع في منطقة الفصل ومناطق تحديد الأسلحة من حوادث وانتهاكات والإبلاغ عنها والتحقيق بشأنها. وفي الوقت نفسه، حافظت القوة على اكتساب ثقة البلدان المساهمة بقوات وعلى التزام تلك البلدان من خلال تنفيذ تدابير تخفيفية. وفي إجراء يعزى إلى قيام هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بتعزيز تدابير حمايتها، قام عدد من البلدان المساهمة فيها بقوات برفع القيود العملياتية المفروضة على أفرادها العاملين على الجانب ''برافو'' كأعضاء في فريق المراقبين في الجولان.

١٩ - وخلال فترات اشتداد التوتر، رفعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتيرة عملياتها للإبقاء على قوة ذات مصداقية لرصد وقف الأعمال العدائية وتعزيز أنشطة اتصالاتها مع قوات الدفاع الإسرائيلية والجيش اللبناني والتنسيق معهما للتخفيف من حدة التوترات. وواصلت القوة المؤقتة أيضا العمل الذي تقوم به من خلال عملية الحوار الاستراتيجي من أجل زيادة قدرة الجيش اللبناني في البر والبحر، تمشيا مع أهداف مجموعة الدعم الدولية للبنان. وتعاونت القوة تعاونا وثيقا مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان في الجهود المبذولة في سبيل أن تتوخى الأمم المتحدة نهجا موحدا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٠ - وفي سياق تميز بتصاعد التوترات الناجمة عن تحديات مستمرة تواجه عملية السلام، واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص القيام بدور رئيسي في الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة ومنع أي انتهاكات تغير الوضع العسكري الراهن. وفي الوقت نفسه، ظلت

هناك حوادث وأنشطة مدنية غير مأذون بها تطرح تحديات على سلطة القوة في المنطقة العازلة. وسعت القوة أيضا إلى معالجة المسائل التي تؤثر على كلتا الطائفتين، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمنطقة العازلة في المدينة القديمة في نيقوسيا. وواصلت القوة تقديم الدعم اللازم للمستشار الخاص لتيسير الدعم من أجل استئناف المحادثات بين الطائفتين.

٢١ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تنفيذ الولاية المنوطة بها في كوسوفو بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). فعلى إثر الانتخابات البلدية في كوسوفو[1] التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تم في بداية عام ٢٠١٤، تنصيب سلطات بلدية جديدة في بلديات شمال كوسوفو ذات الأغلبية الصربية، وقد شكل ذلك خطوة رئيسية في تنفيذ الاتفاق الذي أُبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وقام فيه الاتحاد الأوروبي بدور المُيسِّر. وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أجرت كوسوفو انتخابات تشريعية. وقد أعقبت هذه الانتخابات فترة جمود طويلة بسبب خلافات على تشكيل جمعية كوسوفو الجديدة وتوقف الحوار مع بلغراد لمدة طويلة. وواصلت بعثة الأمم المتحدة دعم التعاون بين بلغراد وبريشتينا، ويسرت الاتصالات بينهما منعا للتوترات ونفذت مشاريع لبناء الثقة استهدفت الأحياء التي يقيم فيها سكان من الطائفتين. وكان لوجود البعثة في شمال كوسوفو دور حاسم في التوفيق بين الأطراف الرئيسية المحلية والدولية المؤثرة من أجل الحفاظ على الاستقرار، وتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق تقدم في تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وتحسين العلاقات بين الطائفتين.

٢٢ - وأخيرا، في الصومال، أسفر هجوم عسكري جديد شنته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي عن اقتلاع حركة الشباب من عدد كبير من بلدات رئيسية في جنوب وسط الصومال. غير أن الأعمال الإرهابية التي ترتكبها حركة الشباب لا تزال تنتشر داخل المنطقة. وقد كان للدعم اللوجستي الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والذي اقترن بالدعم الذي قدمته الأمم المتحدة لتنقيح مفهوم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لعملياتها دور فعال في تعزيز تنفيذ الاستراتيجية العسكرية للاتحاد الأفريقي. وإضافة إلى ذلك، نشرت في أيار/مايو ٢٠١٤ وحدة حراسة تابعة للأمم المتحدة تتألف من ٤١٠ جنود لحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها في مقديشو.

(١) تُفهم الإشارات إلى كوسوفو على أنها تعني قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

رابعا – السلامة والأمن

٢٣ – سلمت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في الفقرة ٣٦ من تقريرها (A/68/19)، بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة في الآونة الأخيرة من أجل تحسين السلامة والأمن في بعثات حفظ السلام، وطلبت في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يدرج، في تقريره السنوي بشأن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة، تقريرا عن الاعتداءات الخطيرة الموجهة ضد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يتضمن تقييما للاتجاهات التي يمكن استخلاصها من الحوادث الخطيرة والتدابير الخاصة التي اتخذتها الأمانة العامة وكل بعثة من أجل منع تكرار تلك التهديدات ومواجهتها والتخفيف من حدتها.

٢٤ – وفي عام ٢٠١٤، واجهت الأمم المتحدة تهديدات متزايدة موجهة إلى أفراد الجيش والشرطة والموظفين المدنيين. فبعثات حفظ السلام يتعين عليها أن تعمل في مناطق تمتد على مسافات شاسعة جدا وفي بيئات لا تنفك تتسم بطابعها العدائي. فقد أصبح أفراد بعثات حفظ السلام يُنشرون اليوم في أماكن يجدون أنفسهم فيها وهم في خضم صراع دائر حيث تكون اتفاقات السلام هشة وحيث لا توجد أي خريطة طريق حقيقية لإحلال السلام. ولا تنفك هذه النزاعات تزداد حدة أيضا وقد أصبح أطرافها يتشكلون من مزيج من جماعات مسلحة وشبكات إجرامية عبر وطنية كما هو الحال بالنسبة للجماعات المتشددة في مالي. ومما يزيد من تعقيد كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم، اندلاع أزمات أخرى كالأزمة الصحية التي أفرزها تفشي فيروس إيبولا.

٢٥ – وفي حين تظل سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم من المسؤوليات الواقعة أساسا على الحكومات المضيفة، فإن عدم الاستقرار وهشاشة الهياكل الحكومية في العديد من المناطق هو الذي ينسف هذا الدور. ويتعاظم باطراد العبء الواقع على عاتق الأمم المتحدة الناشئ عن مهمة توفير الأمن لأفراد حفظ السلام، وهو العبء الذي يزداد ثقله في بضع حالات بسبب نهوض الأمم المتحدة بتقديم أشكال أخرى من المساعدات الدولية.

٢٦ – ثم إن طبيعة التهديدات في حالة تطور هي الأخرى، حيث أصبح أفراد حفظ السلام عرضة لهجمات مباشرة بدءاً من الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وصولا إلى الهجمات بالصواريخ والقنابل اليدوية. وازدادت في العام الماضي حالات خطف السيارات في دارفور؛ وتواصلت حالات الاختطاف في مرتفعات الجولان بالمستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١٣؛ وفي كمين نصب في الآونة الأخيرة في عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، قتل أحد أفراد حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وقد كان مقتله أول حالة وفاة تنشأ في البعثة عن ظروف من هذا

القبيل. وقد بلغ عدد الذين سقطوا من بين أفراد حفظ السلام جراء هجمات عدائية في فترة الأسبوعين الأولين من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وحدها ما مجموعه ١٤ شخصا.

٢٧ - وقد أصبح نمط العنف في المناطق التي تغطيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتغير أيضا. فخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى آب/أغسطس ٢٠١٤، ازدادت نسبة المناطق التي يعمل فيها أفراد حفظ السلام في ظروف تصنف على أنها تتراوح بين شديدة الخطورة وفائقة الخطورة (أي تتراوح وفقا لمستويات الأمم المتحدة للتهديدات الأمنية من ٤ إلى ٦) من ٢٥ إلى ٤٢ في المائة من إجمالي مناطق العمليات. وهو ما يشير بوضوح إلى الهشاشة التي أصبحت تتسم بها بوجه عام بيئة عمل بعثات حفظ السلام. ولا يُعرِّض هذا الاتجاه المتزايد للخطر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة فحسب، وإنما يعرض كذلك الموظفين المدنيين الذين يقدمون خدمات دعم حفظ السلام ويديرون برامج تنفيذا للولايات المنوطة بالبعثات التي أوفدوا فيها.

٢٨ - وفيما يتعلق بعدد الأعمال العدائية التي ارتكبت ضد أفراد حفظ السلام، لوحظ في الأشهر الأربعة والعشرين الماضية بروز اتجاهات خطيرة. فقد سجل، على سبيل المثال، ٢٩ عملا عدائيا موجها (أي الأعمال التي استهدفت الأمم المتحدة عن عمد) ضد وحدات عسكرية لحفظ السلام في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، و ٤١ عملا عدائيا موجها شنت في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا. وكان التحول في أنواع الهجمات في هاتين الفترتين ملحوظا أيضا. فقد ارتفع عدد الهجمات المباشرة التي شنت على مدى الـ ١٢ شهرا الماضية (أي الهجمات التي تعرف بأنها تستخدم فيها أسلحة نيران مباشرة في اشتباكات مفتوحة ضد قوات حفظ السلام) من ٧ هجمات إلى ١٦ هجوما، أي بزيادة تفوق ضعف عددها، وقفز عدد الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، من هجوم واحد إلى ١٦ هجوما. وقد أصبحت الهجمات باستخدام ألغام أرضية تمثل ظاهرة جديدة. وفي الوقت نفسه تواصلت على نحو منتظم نسبيا عمليات الاختطاف، وهجمات الحشود المعادية، والهجمات بقذائف الهاون، بواقع حادثتين تقريبا من كل نوع؛ ومع ذلك، فقد ازدادت كثيرا حالات الاختطاف، حيث اختطف ٤٥ شخصا من أفراد حفظ السلام في أحدث الحالات التي شهدتها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. واضطر ٧٢ فردا آخرين من أفراد حفظ السلام في هذه القوة تحت تهديد جماعات مسلحة إلى ملازمة مواقعهم خشية التعرض للأذى. ولم ينخفض في هذه الفترة الأخيرة إلا عدد الكمائن الذي تراجع من ٨ كمائن إلى كمينين؛ غير أن هذا الانخفاض قابله ارتفاع في عدد

الهجمات المباشرة التي ارتكبت بعد أن أصبح الجناة أكثر جرأة. وتعتبر جميع الهجمات التي ارتكبت ضد أفراد حفظ السلام خطيرة، غير أن الاتجاه التصاعدي لمستويات العنف كبير ويبعث على القلق الشديد.

٢٩ - ويجب النظر إلى عدد الهجمات وأنواعها في سياق تغير دور البعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أصبحت قوة لحفظ السلام في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وتغير دور البعثة المتكاملة في مالي، حيث أصبحت قوة لحفظ السلام في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وكانت وتيرة الأعمال التي تستهدف البعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى بطيئة في البداية - حيث وقعت الحادثة الأولى في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ - ولكن سرعان ما تصاعد عدد الحوادث في الأشهر الـ ١٢ التالية التي وقعت فيها ٢١ حادثة. أما الهجوم الأول ضد البعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد وقع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ وشُن عليها ما مجموعه ثلاثة هجمات موجّهة في نهاية ذلك الشهر. وقد وقع، خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، هجومان موجّهان ضد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛ وستة هجمات ضد العملية المختلطة؛ وأربعة هجمات ضد بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وهجومان ضد بعثة تحقيق الاستقرار في هايتي؛ وهجوم واحد ضد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ورغم أن عدد الهجمات الموجّهة ضد هذه البعثات قد ارتفع أو انخفض بشكل طفيف على مدى الأشهر الـ ٢٤ الماضية، فإن توسع نطاق الانتشار الجغرافي للهجمات وتزايد تواترها يثيران قلقا بالغا.

٣٠ - وقد كانت تكلفة زيادة عدد الهجمات وأنواعها باهظة. فعلى مدى الـ ١٢ شهرا الماضية، قتل ٣٤ من حفظة السلام العسكريين جراء الأعمال العدائية، إضافة إلى إصابة ٥١ آخرين، مقابل مقتل ٢٥ وجرح ٦٦ آخرين في الأشهر الـ ١٢ السابقة. وفي الوقت نفسه، ربما يعزى انخفاض أعداد الجرحى وازدياد عدد القتلى في صفوف أفراد حفظ السلام إلى كون الجناة قد أصبحوا يمتلكون أسلحة أشد قدرة على الفتك، وإلى أنواع الهجمات، وإلى احتمال أن يكونوا قد أصبحوا يتلقون تدريبا. وخلال الفترة نفسها، ظل عدد الوفيات الناشئة في الفئات الأخرى من الموظفين عن أعمال عدائية على حاله حيث كان عددها بواقع سبع حالات شملت مراقبين عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين وموظفين معينين محليا ومتعاقدين (معظمهم يشملهم نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن)، في كل شهر من الأشهر الـ ١٢ المشمولة بهذا التقرير.

٣١ - والأعمال العدائية ليست هي، للأسف، السبب الوحيد للإصابات بين أفراد حفظ السلام. إذ تظل أكثر الخسائر في الأرواح التي تلحق بأفراد حفظ السلام تلك الوفيات التي تنشأ عن أعمال غير عدائية وظروف طبية. فالحوادث والظروف الطبية وغيرها من الأسباب (بما في ذلك الأحداث التي لم تحدد فيها حتى الآن أسباب الوفاة أو الإصابات الذاتية) تمثل ما عدده ٨٩ من الوفيات التي وقعت في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ووصل عددها المقابل في الفترة الفاصلة بين تشرين الثاني/نوفمبر عامي ٢٠١٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى ٧٨ حالة وفاة. وهذا يعني أنه خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كانت نسبة الوفيات الناشئة عن أعمال غير عدائية لنسبة الوفيات الناشئة عن أعمال عدائية تبلغ ١:٤. وكانت النسبة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ تبلغ ١:٣. ولا تنفك تسفر عن الأعمال العدائية وفيات خلافا لما عليه الحال بالنسبة للأحداث غير العنيفة. ويشير هذا مرة أخرى إلى تصاعد في احتمال أن يعمل الأفراد في الميدان في بيئة تتسم بالهشاشة والتعرض للمخاطر.

٣٢ - وقد وصل العدد الكلي للإصابات المتكبدة من جميع الأنواع (من إصابات قاتلة وجروح أدت إلى وقوع وفيات بسبب الظروف الطبية، بالنسبة لجميع فئات الموظفين (من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين)، والإصابات الناشئة عن جميع الأسباب (عدائية كانت أو غير عدائية) إلى ٤٨٨ إصابة، من بينها ١٢١ إصابة قاتلة، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، و ٤٣٨ إصابة من بينها ١١٩ إصابة قاتلة، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي حين أن مجموع عدد الوفيات ظل ثابتا نسبيا، فقد كانت الأسباب التي نشأت عنها حالات الوفيات تختلف. فمن بين الإصابات القاتلة البالغ عددها ١٢١ إصابة، التي وقعت في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كانت ٣٢ تُعزى إلى أعمال عدائية، و ٢٠ إلى حوادث، و ٦٩ إلى ظروف طبية وظروف أخرى. ومن بين الإصابات القاتلة البالغ عددها ١٢١ إصابة، التي وقعت في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كانت ٤١ تُعزى إلى أعمال عدائية، و ٣١ إلى حوادث، و ٤٧ إلى ظروف طبية وظروف أخرى. وفي جميع هذه الحالات، تتكبد الوحدات العسكرية العدد الأكبر من الإصابات القاتلة، ولكنها تضم أيضا العدد الأكبر من الأفراد العاملين في الميدان، وفي بيئات تتهددها فيها الأعمال العدائية، وهي الأكثر تعرضا لها. وهناك رقم إيجابي يتمثل في انخفاض عدد الإصابات القاتلة التي تُعزى إلى ظروف طبية وظروف أخرى في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٣٣ - ومن المهم أن نفهم الكيفية التي تغيرت بها بيئة السلامة والأمن خلال فترة الـ ٢٤ شهرا الماضية وسُبل معالجة أنشطة منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها. وترد أدناه دراسات قصيرة لحالات إفرادية بشأن الوضع في قوة مراقبة فض الاشتباك والعملية المختلطة والبعثة المتكاملة في مالي، باعتبارها أمثلة إيضاحية.

٣٤ - لقد تصاعدت الاشتباكات بين القوات المسلحة السورية وعناصر المعارضة المسلحة في منطقة عمليات القوة في ربيع عام ٢٠١٣، مما عرَّض موظفي الأمم المتحدة لمخاطر متعددة. فقد ارتفع عدد الحوادث التي ألحقت أضرارا جانبية بمواقع الأمم المتحدة طوال عام ٢٠١٣. وإضافة إلى اختطاف حفظة السلام واحتجازهم، تفاقم التهديد الذي يحدق بأفراد القوة من جراء وضع أجهزة متفجرة مرتجلة على طول الطرق وبالقرب من مواقع الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة. وفي هذا الصدد، عدلت القوة وضعها وعملياتها، مركزة على الأنشطة الثابتة ابتغاء الحد من تعرض الأفراد للخطر، مع التركيز على تعزيز تحليل الحالة السائدة والإبلاغ عنها. وقد بُذلت جهود مكثفة من أجل تعزيز قدرات القوة في مجال الدفاع عن النفس، بسبل منها زيادة قوام قواتها إلى نحو ١ ٢٥٠ فردا وتحسين معدات القوة. واتخذت القوة تدابير إضافية للتخفيف، بما في ذلك إنشاء سرية احتياط للقوة؛ ونقل الموظفين المدنيين الدوليين من دمشق إلى معسكر الفوار؛ ونشر مركبات مدرعة ونشر القدرة على مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة؛ وتصلب وتعضيد حماية المواقع؛ وتوفير معدات الحماية الشخصية والتدريب. وأنشأت القوة خلية معنية بالمعلومات في البعثة من أجل تعزيز قدرتها على جمع المعلومات وتحليلها. والتحق بالبعثة موظف حماية وموظفا أمن إضافيان للقوة في الآونة الأخيرة مما عزّز مهامها الأمنية الحيوية. وفي ظل التدهور السريع للحالة الأمنية على الجانب ''برافو'' في الفترة بين أواخر آب/أغسطس و ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نقلت القوة أفرادها ومعداتها بصفة مؤقتة من معسكر الفوار وعدد من مواقع الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة إلى الجانب ''ألفا''، كتدبير احترازي.

٣٥ - وخلال السنتين الماضيتين، وقع حفظة السلام في العملية المختلطة في كمائن وتعرضوا لإطلاق النار أثناء الدوريات أو أثناء حراسة المرافق. وارتكبت الميليشيات والحركات المسلحة معظم هذه الحوادث بحثاً عن أسلحة وذخائر. وفي عام ٢٠١٣ وحده، أسفرت ١٠ هجمات عدائية عن مقتل ١٦ من حفظة السلام وإصابة ٢٩ منهم بجروح خطيرة. وفي معظم هذه الحوادث، تكبدت العملية المختلطة خسائر كبيرة من المركبات والأسلحة والذخائر. وإدراكا لأن الحالة الأمنية في دارفور لا تزال صعبة، حتى بعد مرور ست سنوات على وجود العملية المختلطة، فقد طلب مجلس الأمن إجراء استعراض تفصيلي

واستشرافي لما تُحرزه العملية المختلطة من تقدم نحو إنجاز ولايتها. وأقر الاستعراض أن فعالية قوات العملية المختلطة تعثرت بشدة نتيجة للقيود المفروضة على سبل وصولها إلى وجهاتها والقيود على التنقل وأوجه النقص في القدرات العملياتية لعدد من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة. وعن طريق التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، تركز العملية المختلطة على تبسيط الوحدات وتحديد حجمها المناسب وتحسين القدرات من المعدات المملوكة للوحدات.

٣٦ - وازداد التهديد المحيق بالبعثة المتكاملة في مالي ازديادا كبيرا خلال الاثني عشر شهرا الماضية، وذلك أساسا بسبب بطء التقدم المحرز في العملية السياسية، وانسحاب قوات الأمن المالية من معظم منطقة عمليات البعثة في المناطق الشمالية عقب الأزمة التي وقعت في كيدال في أيار/مايو ٢٠١٤، وتحوّل عملية سيرفال التي تقودها فرنسا إلى عملية إقليمية. ويتمثل التهديد الرئيسي الذي يواجه البعثة في الهجمات غير المتناظرة التي تشنها الجماعات المسلحة المتطرفة التي تقوم بعملياتها في المناطق الشمالية، لا سيما في كيدال وتمبكتو وغاو. وتأثرت الحالة الأمنية في منطقتي غاو وتمبكتو أيضا بوجود عدد كبير من الجماعات المسلحة المتناحرة، مما أدى إلى وقوع اشتباكات مسلحة وأعمال عنف متكررة بين المجتمعات المحلية. وفي منطقة كيدال، أصبحت البعثة الهدف الأولي للهجمات، لأنها أبرز قوة في الميدان. وباستثناء كمين نُصب لوحدة النيجر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تجنبت الجماعات المتطرفة في المقام الأول المواجهة المباشرة مع البعثة المتكاملة، وكانت تلجأ في معظم الأحيان إلى استخدام نيران غير مباشرة (أي صواريخ ومدافع هاون) تستهدف مباني الأمم المتحدة، واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية على الطرق التي تستخدمها الأمم المتحدة. وأسفرت هذه الاتجاهات عن مقتل ٢٧ من حفظة السلام منذ بداية عام ٢٠١٤. وتصديا لهذه التهديدات، أدرجت نتائج تقييم شامل لمخاطر المتفجرات أجري في نيسان/أبريل ٢٠١٤ في تصميم قواعد البعثة ومعسكراتها. وسيكفل برنامج التشييد الجاري تحسين العديد من الهياكل شبه الدائمة، فيما تواصل القوة توفير رادع عن طريق القيام بدوريات وعمليات دينامية. وفي إطار تصدي البعثة المتكاملة لهذا التحدي، تنفذ دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مجموعة من التدابير لدعم مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة؛ وتتضمن هذه المجموعة أنشطة للتوعية والتدريب على الإسعاف الأولي تركز على الأجهزة المتفجرة المرتجلة، إضافة إلى شراء المعدات. وقدمت الدائرة الدعم إلى سريتين عسكريتين متخصصتين في التخلص من الذخائر المتفجرة، تلقتا التدريب و ٢٠ مركبة إضافية مُحصّنة من الألغام، حتى الآن. ويجري توفير مركبات مجهزة بوسائط إلكترونية مضادة لدعم عمليات القوافل، وتبذل الجهود حاليا لسد الثغرات في المعدات المملوكة للوحدات. وتم تعزيز القدرة

الطبية للبعثة المتكاملة بإنشاء مستشفيين من المستوى الثاني في غاو وتمبكتو. وساعد تقديم ثلاث طائرات عمودية للخدمات من طراز شينوك في غاو وما مجموعه سبع طائرات عمودية مدنية متعددة الاستخدامات في تحسين قدرة البعثة على الإجلاء الطبي، التي تم تعزيزها أيضا بالتعاقد مع فريق للإجلاء الطبي الجوي في باماكو. وستعزز المنظومة التكتيكية الحالية للطائرات غير المأهولة وغير المسلحة بتوفير نظم تكتيكية وطويلة المدى إضافية لتحسين الإلمام بالحالة. وإضافة إلى ذلك، ستساعد وحدة دمج جميع مصادر المعلومات، التي بدأت عملها الآن، في تحسين قدرة البعثة على جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها حفظة السلام والسكان المحليون. وأخيرا، يجري حاليا بذل جهود لتحديد طرق إمداد بديلة بغية التقليل إلى أدنى حد من التحركات اللوجستية على طول أخطر المحاور.

٣٧ - وفيما يتعلق بالمتابعة القانونية ومقاضاة الجناة، تعوِّل الأمم المتحدة على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها التي تنص عليها الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بممارسة ولايتها القضائية للتحقيق في الجرائم ومحاكمة مرتكبي الهجمات ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وفقا لقوانينها الوطنية. وتنص على هذه الالتزامات أيضا اتفاقات مركز القوات الخاصة بكل بعثة، وإن كانت الأمانة العامة تدرك أن التحقيقات الجنائية لا تنجح دائما في التعرف على المرتكبين المزعومين لهذه الهجمات. وفي حالة الحوادث التي تنطوي على جرائم مرتكبة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتفضي إلى خسائر في الأرواح، عقدت المنظمة مجالس تحقيق وتعاونت بنشاط مع الحكومات المضيفة وطلبت إليها إجراء تحقيقات على الصعيد الوطني لتقديم الجناة إلى العدالة. وفي الآونة الأخيرة، ألقي القبض على مرتكبي سطو مسلح مقترن بظروف مشددة ضد خمس من الشرطيات الرواندية في دارفور، وأُدينوا وسُجنوا.

٣٨ - والاتجاهات في الأخطار التي تهدد سلامة حفظة السلام وأمنهم، واتساع النطاق الجغرافي للهجمات، وتكاثر الجماعات التي ترتكبها، وارتفاع درجة العنف فيها، والتنوع الكبير في الأسلحة والتهديدات، والانخفاض المستمر في استقرار المناطق التي تجري فيها عمليات حفظ السلام، تتطلب كلها حلولا مبتكرة، بما في ذلك حلول سياسية، حيثما أمكن ذلك. وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع البعثات المعنية والحكومات المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والدول الأعضاء الأخرى على إيجاد هذه الحلول. ومن الأولويات في هذا الصدد تعزيز الإلمام بالحالة، بوسائل منها القدرات الاستخباراتية والمراقبة الجوية، واتباع نهج كلي إزاء الحلول المتكاملة للأمن المادي، وإعادة مواءمة أوضاع العمليات حسب الاقتضاء، وتوفير القدرات اللازمة لمكافحة الهجمات غير المتناظرة، والمعدات، والتدريب، والقدرات الطبية.

خامسا – الوفاء بالأدوار المنوطة بعمليات حفظ السلام

٣٩ – لا يزال حفظ السلام أداة سياسية في المقام الأوّل تعمل على إيجاد أو توسيع نطاق الحيز السياسي اللازم لوضع وتنفيذ اتفاقات السلام التي يُيسِّر صانعو السلام إبرامها. ويتحقق ذلك من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وعن طريق تقديم الدعم لعمليات سياسية ومؤسسات أكثر شمولا.

٤٠ – وخلال العام الماضي، اتخذت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني خطوات لتحديث مفهوم عمليات حماية المدنيين، حيث تضطلع ١٠ بعثات من بعثات حفظ السلام حاليا بولايات متعلقة بحماية المدنيين. وإضافة إلى ذلك، بلغت صياغة المبادئ التوجيهية بشأن حماية المدنيين للعنصر العسكري وعنصر الشرطة مرحلة متقدمة من الصياغة. كما أحرزت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مزيدا من التقدم في إضفاء الطابع المؤسسي والمهني على النهج المتبع في تنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين، بوسائل منها التدريب، في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث نشرت أفرقة تدريب متنقلة قبل تحويل دور حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي لتقديم التدريب في مجال حفظ السلام، بما في ذلك التدريب على حماية المدنيين.

٤١ – ولا تزال توقعات جميع الجهات المعنية، بما في ذلك السكان المحليون الذين تُكلّف البعثات بحمايتهم، أكبر بكثير من قدرة البعثات على الوفاء بها. فليس لعمليات حفظ السلام بكل بساطة الأدوات أو القدرات اللازمة لاستباق ومنع المجموعة الكاملة من الأخطار التي تهدد المدنيين. ومع ذلك، يتعين على البعثات ذات الولايات المتعلقة بحماية المدنيين بذل قصارى جهودها لحماية المدنيين من العنف البدني. ومن أهم عوامل نجاح البعثات في هذا الصدد الاستعداد، لا سيما من جانب الوحدات العسكرية في الميدان. ومع أن حماية المدنيين هي بالضرورة عملية تشملها ولاية البعثة بأسرها، فإن العنصر العسكري يضطلع بدور فريد وأساسي في حماية المدنيين. فعلى أفراد حفظ السلام العسكريين أن يكونوا على استعداد لمغادرة قواعدهم وإجراء الدوريات الليلية بهمة، واتخاذ تدابير إضافية من أجل إقامة اتصالات مع المجتمعات المحلية، ومواجهة الجماعات المسلحة التي تهدد المدنيين.

٤٢ – وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الصيغ النهائية لوحدات تدريب متخصص في مجال حماية الطفل لفائدة العناصر العسكرية التابعة للأمم المتحدة، لكي يستخدمها كل من الوحدات والخبراء العسكريين الموفدين في بعثات خلال التدريب قبل نشر البعثات وأثناء تشغيل البعثات. والآن أُطلعت جميع البلدان المساهمة بقوات على هذه الوحدات التدريبية، التي جرى اختبارها في أوروغواي وماليزيا في

عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٤، نظمت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني دورات لتدريب المدربين بشأن هذه المسألة لصالح ٢٣ من أكبر البلدان المساهمة بقوات. وتشمل الخطوات المقبلة تعيين البلدان المساهمة بقوات عسكرية موظفين لحماية الطفل في جميع الوحدات التي تُرسل إلى البعثات وزيادة النسبة المئوية لحفظة السلام من الإناث المنتشرات في الميدان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في إعداد وحدات لتدريب شرطة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل، مع التركيز على بناء قدرات شرطة الدولة المضيفة.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٤، أصدرت إدارة عمليات حفظ السلام الاستراتيجية الجنسانية التطلعية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، التي توفر التوجيه فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وتحدد المساءلة وبناء القدرات وإقامة الشراكات باعتبارها المجالات الثلاثة ذات الأولوية للاستراتيجية في حفظ السلام. وفي إطار خطة تنفيذ الاستراتيجية، تم التركيز بصفة خاصة على المساءلة عن تعميم المنظور الجنساني. وأنشئت فرقة عمل معنية بالقضايا الجنسانية، تضم جهات تنسيق الشؤون الجنسانية من جميع مكاتب إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وستتولى جهات تنسيق الشؤون الجنسانية في كل مكتب الإشراف على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات التي تخص المكتب المعني وتقديم تقارير إلى فرقة العمل. وأدرج مزيد من أنشطة بناء القدرات للخبراء في المسائل الجنسانية وجهات التنسيق في التدريب الجنساني في المقر وفي الميدان. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٤، تلقى المستشارون المعنيون بالمسائل الجنسانية في البعثات تدريبا على إعداد التقارير ورصد الأداء. وستصدر في عام ٢٠١٥ مجموعة من المؤشرات أعدت لتحسين إرشاد العمل المتعلق بالمسائل الجنسانية في عمليات حفظ السلام.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٤، أجرى مكتب الشؤون العسكرية دراسة استقصائية شملت العناصر العسكرية بجميع بعثات حفظ السلام، وكذلك مقر الأمم المتحدة، وذلك في إطار استعراضه لتنفيذ المبادئ التوجيهية الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لمراعاة المنظور الجنساني في أعمال العنصر العسكري التابع للأمم المتحدة. وأخذت بعين الاعتبار الثغرات والتحديات وأفضل الممارسات التي تم تحديدها في إعداد خطة عمل جنسانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، اعتمدت منذ ذلك الحين وأُصدرت لكل قائد ورئيس لعنصر عسكري. ولدعم هذا التركيز المكثف على المسائل الجنسانية في العنصر العسكري، عين مكتب الشؤون العسكرية مستشارا عسكريا متفرغا للمسائل الجنسانية.

٤٥ - وساهم أفراد شرطة الأمم المتحدة في تعزيز النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في الأنشطة التخطيطية والعملياتية والاستشارية في حفظ السلام. ويشكل إنشاء جائزة الأمم المتحدة الدولية للنساء المشاركات في شرطة حفظ السلام، وهي جائزة سنوية تنافسية للشرطيات البارزات المشاركات في حفظ السلام، وإقامة علاقة استراتيجية مع الرابطة الدولية للشرطة النسائية، خطوتين في هذا الاتجاه.

٤٦ - وتواصل الأمانة العامة التركيز على الجهود العالمية الرامية إلى تعيين مزيد من الشرطيات في عملياتها لحفظ السلام في إطار الحملة المعنونة ''قوة التمكين''، التي بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٩ لتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في صفوف المنظمة. وفي إطار الجهود العالمية الرامية إلى زيادة النسبة المئوية للنساء من أفراد الشرطة الموفدين إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قامت شعبة الشرطة بتصميم مشروع تدريب يشمل فريقا مشكلا بالكامل من النساء للمساعدة والتقييم معني بإعداد الشرطيات وتقييمهن لأغراض الامتحانات الإلزامية لشرطة الأمم المتحدة قبل نشرهن. ورشحت ١٧ من الدول الأعضاء ٢ ٣٠٠ من الشرطيات للمشاركة في التدريب. وعقدت دورات تدريبية في بوركينا فاسو ورواندا والكاميرون. ونشر، حتى الآن، ما مجموعه ١٥٥ من الشرطيات، معظمهن في بعثات ناطقة بالفرنسية.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بإعداد وتجريب مواد توجيهية للتدريب المتخصص على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، لاستخدامها في تدريب العناصر العسكرية قبل النشر وفي مسرح العمليات. وأدرج في ميزانيات البعثات ٢٣ مستشارا لشؤون حماية المرأة وتم نشرهم. وعقد اجتماع سنوي للمستشارين وجهات التنسيق المعنيين بحماية المرأة من ٨ بعثات لحفظ السلام وبعثات سياسية خاصة، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأمانة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تمخض عن تعميق فهم الولايات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتنفيذها.

٤٨ - وتمثل مؤسسات العدالة والإصلاحيات القوية عناصر أساسية في مجتمع آمن ومستقر. فبدون نظم محاكم وسجون تؤدي مهامها، يرجح أن تتقوض نتائج تدخلات الشرطة، وقد تحدث أثرا سلبيا على سلام هش بالفعل. وتوجد حاليا عناصر عدالة وإصلاحيات في تسع عمليات لحفظ السلام، وتعمل على سد الثغرات الملحة في الخدمات القضائية والإصلاحية، وبسط سلطة الدولة، وإرساء أسس مجتمعات مسالمة وآمنة يسود فيها القانون.

٤٩ - وأدت المبادرات الأخيرة لإدارة عمليات حفظ السلام في مجال العدالة والإصلاحيات إلى تحقيق النتائج التالية: إعادة فتح ما يزيد على ٥٠ في المائة من المؤسسات القضائية والإصلاحية (سبع محاكم وستة سجون) في شمال مالي؛ وتعزيز آليات العدالة المحلية في دارفور للتصدي للمنازعات حول الأراضي، التي هي مسببات رئيسية للنزاع؛ والحد من خطر انتشار فيروس إيبولا في السجون، وكذلك تحسين أوضاع السجون في ليبريا؛ وقيام وحدات دعم الادعاء التي أنشأتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتيسير محاكمة الضباط العسكريين المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة ضد المدنيين؛ وتقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في عمليات اعتقال الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة والتحقيق معهم واحتجازهم، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة من خلال اعتماد تدابير مؤقتة عاجلة.

٥٠ - وفي جميع هذه البعثات، يعمل كل من إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون للأمم المتحدة معا بشكل متزايد وبفعالية تحت مظلة مركز التنسيق العالمي المعني بجوانب سيادة القانون المتصلة بالشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات. ويشكل ترتيب مركز التنسيق العالمي الآن منتدى من أجل تقديم مساعدة الأمم المتحدة المشتركة في مجال سيادة القانون إلى ١٧ بلدا. وتشمل الأمثلة على ذلك نهجا مشتركا في البرمجة والتخطيط المتعلق بمجال سيادة القانون في الصومال، وإطارا متكاملا لسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملية مشتركة لجمع الأموال واشتراكا في المواقع في مالي.

٥١ - وفيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يطلَب الدعم السياسي والتقني من الدول الأعضاء من أجل وضع الهدف المتعلق بسيادة القانون وكذلك مؤشراتٍ محددة خاصة بمؤسسات العدالة والإصلاحيات. ويشارك فرادى الأعضاء في ترتيب مركز التنسيق العالمي عن كثب في عملية وضع المؤشرات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتشارك إدارة عمليات حفظ السلام في المشاورات التي يجريها البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفهما رئيسين مشاركين.

٥٢ - وكما هو مبين في قرار مجلس الأمن ٢١٨٥ (٢٠١٤)، تشمل الجوانب المتصلة بالشرطة من ولايات المجلس عادةً ما يلي: تقديم الدعم التنفيذي إلى دوائر الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون في الدولة المضيفة؛ والاضطلاع مؤقتا بمهام الشرطة وبأدوار إنفاذ القانون الأخرى؛ وتقديم الدعم لإصلاح شرطة البلد المضيف وغيرها من وكالاته الخاصة بإنفاذ القانون ولإعادة هيكلتها وبنائها.

٥٣ - وفي مالي، شرع عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة في مالي في تعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون المالية بعد أن لاحظ الأثر المباشر للتهديدات عبر الوطنية، بما في ذلك مخاطر تهريب الأسلحة والاتجار بالأشخاص.

٥٤ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يجري تنفيذ نهج فريد في تقسيم العمل بين قوات البعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى وشرطتها في إطار فرقة عمل بانغي، وذلك بهدف حماية المدنيين. وكلف مجلس الأمن البعثة باتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة في مجالي الأمن وسيادة القانون. وتقوم البعثة بوضع خطة عمل تشمل الجوانب المتعلقة بالشرطة والعدالة والإصلاحيات، وبدأت في تنفيذ مفهوم التدابير المؤقتة العاجلة، الذي يستند إلى أن تقوم شرطة الأمم المتحدة، بصورة استثنائية، بعمليات شرطة محددة الأهداف ضد المخربين عندما لا تكون قوات الأمن الوطني حاضرة أو لا تكون قادرة على أداء مهامها.

٥٥ - وفي إطار التصدي لتفشي فيروس إيبولا في ليبريا، كثف عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم التنفيذي المقدم إلى وكالات إنفاذ القانون الليبرية، كما يقدم التوجيه والمشورة على المستوى الاستراتيجي للأجهزة الأمنية مع التركيز على إدارة الأزمات والتصدي لها. وتقوم البعثة بمساعدة الوكالات الوطنية على الاضطلاع بأنشطة التوعية المجتمعية، بما في ذلك الأنشطة الهادفة إلى توزيع مواد التوعية بفيروس إيبولا، ودعم الشرطة المحلية بوصفها جهات مستجيبة من المستوى الثاني في أوقات الاضطراب والذعر العامين.

٥٦ - وفي ضوء هذه التعقيدات، قامت شعبة الشرطة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء، بوضع رؤية متعددة السنوات ونهج استراتيجي للفترة حتى عام ٢٠٢٠. واضطُلع بهذه العملية بغية تحسين مساهمة شرطة الأمم المتحدة في السلام المستدام.

٥٧ - وقد أُحرز تقدم كبير في وضع الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية. وتناولت المرحلة الأولى من الإطار الإرشادي الاستراتيجي السؤال الأساسي: ”ما هو حفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية؟“ وأدت إلى إصدار سياسة لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام في شباط/فبراير ٢٠١٤. وتحدد السياسة أربعة عناصر أساسية لعملية حفظ سلام تضطلع بها الشرطة: الإدارة؛ وبناء القدرات وتطويرها؛ والقيادة؛ والعمليات.

٥٨ - وتشمل المراحل المقبلة النظر في كيفية الاضطلاع بالأدوار والمسؤوليات بأكبر قدر ممكن من الفعالية، عن طريق وضع مواد توجيهية مرتبة وفق تسلسل هرمي، ومن خلال أنشطة توعية وتدريب مكثفة بغية تعزيز الإطار الإرشادي الاستراتيجي وتفعيله. وتجري

صياغة مبادئ توجيهية بشأن العناصر الأساسية الأربعة بالتعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، فضلا عن كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وتحدد المبادئ التوجيهية المبادئ الأساسية والمجالات الفرعية.

٥٩ - ووضعت شعبة الشرطة نظاما جديدا لإدارة الموارد البشرية، يسمى بنظام ”هيرميس“، تربطه وصلة مباشرة على شبكة الإنترنت بوحدة السلوك والانضباط وشعبة الخدمات الطبية. وعلاوة على ذلك، أطلِقت في عام ٢٠١٣ مبادرة تهدف إلى إنشاء قدرة احتياطية مكونة من وحدات شرطة مشكلة مجهزة ومدربة بصورة كاملة للتخفيف من حدة التحديات العملياتية الناجمة عن التأخير في الترتيبات اللوجستية لنشر هذه الوحدات في الميدان.

٦٠ - واليوم، يكلف نصف عدد عمليات حفظ السلام الـ ١٦ المنتشرة حاليا بدعم إصلاح قطاع الأمن. وخلال العام الماضي، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام تقديم المساعدة لِجهود إصلاح قطاع الأمن المبذولة تحت قيادة وطنية في إنشاء مؤسسات شرطة ودفاع فعالة وخاضعة للمساءلة، وكذلك لِلجهات المسؤولة عن الرقابة والإدارة المدنيتين. ويستلزم الأمر في بعض الأحيان نشر خبراء من قائمة خبراء الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن، وكذلك موظفين من وحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وشعبة الشرطة التابعة لمكتب الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ومكتب العمليات، ومكتب الشؤون العسكرية. وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام قيادة منظومة الأمم المتحدة في وضع المذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن، في مجالات منها: الأطفال وإصلاح قطاع الأمن؛ والرصد والتقييم وإصلاح قطاع الأمن؛ والجريمة المنظمة عبر الوطنية وإصلاح قطاع الأمن. ووُضع النموذج التدريبي الأول بشأن المذكرات التوجيهية التقنية المتكاملة وبدأ في وقت لاحق العمل به في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعلاوة على ذلك، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الاتحاد الأفريقي، وكذلك تعاونها مع البنك الدولي، في مجال عمليات استعراض النفقات العامة في قطاع الأمن بغية دعم إصلاحات أكثر استدامة.

٦١ - وإقرارا من مجلس الأمن بتزايد الطلب على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن، اتخذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) الذي بين فيه الحاجة إلى تعزيز دعم الأمم المتحدة للجهود الوطنية الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن. وقبل ذلك، في تقارير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/64/19، و A/65/19، و A/68/19) وتقرير الأمين

العام (A/67/970-S/2013/480)، قُدمت طلبات من أجل تعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا المجال، لا سيما وحدة إصلاح قطاع الأمن التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

٦٢ - وتقوم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بعمليات نشر سريع للتصدي للأزمات، وأنشطة تنسيقٍ، وبناء القدرات الوطنية لمواجهة مجموعة واسعة من مخاطر المتفجرات. ولمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، تقدم الدائرة الخبرة والتدريب لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك في الصومال ومالي. وتقوم الدائرة بتنسيق صياغة المبادئ التوجيهية لإدارة عمليات حفظ السلام بشأن مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة من أجل المساعدة في تطوير قدرات الاستجابة في مجال حفظ السلام والتخفيف من حدة المخاطر. وتعزز الدائرة القدرات الوطنية من أجل كفالة سلامة وفعالية إدارة وتخزين وأمن مخزونات الذخائر والأسلحة في بعثات حفظ السلام في بلدان مختلفة، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، ومالي، وهايتي. وتساعد الجهود التي تبذلها الدائرة على حماية المدنيين في سياقات مثل جنوب السودان، حيث تقوم بمسح وتطهير الأماكن العامة (المدارس والأسواق والطرق وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى المساهمة في ضمان أمن وسلامة مواقع حماية المدنيين من خلال الكشف عن أخطار المتفجرات. وفي سياق تطوير الشراكات مع المنظمات الإقليمية، ساعدت الدائرة الاتحاد الأفريقي في صياغة الإطار الاستراتيجي لإدارة الأعمال المتعلقة بالألغام والمتفجرات الذي أطلق في عام ٢٠١٤. ودعمت الدائرة أيضا قوات الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال ومالي، بطرق منها تقديم التدريب السابق للنشر بالاشتراك مع مراكز إقليمية مثل مركز تطوير أعمال نزع الألغام وإزالة التلوث بعد انتهاء النزاع في أويدا، بنن.

٦٣ - وتشكل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل متزايد أجزاء من ولايات عمليات حفظ السلام ويجب أن تكيف باستمرار مع البيئات الجديدة والعدائية في أغلب الأحيان التي تعمل فيها البعثات. ولذلك، يختلف النهج المتبع في التحاور مع الجماعات المسلحة أيضا عن النهج المعتمد في التحاور مع الجماعات التي تكون أطرافا في نزاع ”تقليدي“ ومتواز. ويواصل الممارسون في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استكشاف خيارات جديدة، بما في ذلك ضرورة التحاور مع الحركات المسلحة قبل توقيع اتفاق سلام، باستخدام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كأداة للوقاية وبناء الثقة في وقت مبكر. فعلى سبيل المثال، هناك مشروع، في جمهورية أفريقيا الوسطى، يهدف إلى التخفيف من حدة التوتر في بانغي من خلال إعادة تجميع المقاتلين السابقين في تحالف سيليكا وإعادتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية. ويجري التحاور مع المجتمعات المحلية التي تم تجنيد المقاتلين

منها والتي سيعودون إليها، وذلك من خلال برامج إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية، والحد من العنف الطائفي، ومنع تجنيد المقاتلين. وفي دارفور، تقدم مشاريع مجتمعية كثيفة العمالة سبلا بديلة لكسب الرزق للشباب المعرضين لخطر التجنيد من قبل الجماعات المسلحة من أجل ارتكاب أعمال عنف. وتشكل برامج فصل المقاتلين عن الحركات المخربة لإبعادهم عنها جزءا أساسيا من عملية إعادة الإدماج.

٦٤ - ويستند دور حفظة السلام باعتبارهم بناة السلام في المراحل الأولى إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٨٦ (٢٠١٣) والعمل السابق الذي اضطلعت به إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وفي السنوات الأخيرة، تبلغ بعثات حفظ السلام بصورة متزايدة عن الأنشطة المتعلقة ببناء السلام، مثل الأنشطة التي تركز على بسط سلطة الدولة وتعزيز القدرات الوطنية.

٦٥ - ويتطلب بناء السلام أيضا شراكات متينة مع الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية من أجل كفالة الاستجابة الفعالة والمستدامة في حالات ما بعد الأزمة من خلال الاستفادة من الخبرات والحد من الازدواجية وتأكيد الصلة الأساسية القائمة بين السياسة والأمن والتنمية. وتستفيد الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي من الولاية السياسية للأمم المتحدة ووجودها الميداني والخبرة التقنية للبنك الدولي. إذ تعمل المنظمتان معا من أجل تنفيذ مشاريع مواضيعية وقطرية يمولها مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء. ويسَّر مكتب الصندوق الاستئماني تنفيذ مشاريع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والصومال، وليبريا، ومالي، فضلا عن مبادرات عالمية ترمي إلى تحسين الدعم المقدم للوظائف الحكومية الأساسية، والعدالة، وإصلاح قطاع الأمن، والصناعات الاستخراجية، وتقييمات الاحتياجات في مرحلة ما بعد النزاع، ودور الشباب كبناة سلام، والقدرات المدنية في البيئات الهشة والمتضررة من النزاع. وأعطت الزيارات المشتركة التي أجراها مؤخرا الأمين العام ورئيس البنك الدولي إلى منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي قوة دفع جديدة لهذه الشراكة.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني دراسة استقصائية للممارسات الجيدة من أجل تحديد ابتكارات البعثات فيما يتعلق بتحسين أثرها الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما في مجالات الهياكل الأساسية المادية وهياكل الاتصالات، والأثر الاقتصادي والبيئي، واستقدام الموظفين الوطنيين، وبناء القدرات الوطنية. وخلصت الدراسة إلى أن المحطات الإذاعية لبعثات حفظ السلام تحدث أثرا اجتماعيا هاما، وتصل في غالب الأحيان إلى عدد من الناس أكبر من العدد التي تصل إليه أي محطات

أخرى في بلدانهم، وتقدم معلومات محايدة وتوفر منبرا للمناقشة والتحاور. وساهمت الهياكل الأساسية التي بنتها وصانتها البعثات من أجل عملياتها أيضا في تحسين حياة السكان المحليين، مثل صيانة أو بناء ما يقرب من ٣ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق في العامين الأخيرين واستكمال ما يزيد على ١٠٠ مشروع مائي في أربع بعثات مختلفة. ومن أجل مساعدة البائعين المحليين على التسجيل للاشتراك في عمليات مشتريات الأمم المتحدة، عقدت بعثات حفظ السلام العديد من الحلقات الدراسية مع مجموعات أعمال تجارية محلية وقامت بترجمة الوثائق المتعلقة بتقديم العطاءات. وتنفذ البعثات أيضا برامج مبتكرة تتعلق بفصل النفايات وإعادة تدويرها واستخدام سخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية لتوفير الطاقة. وأخيرا، وضعت بعثات عديدة أيضا برامج لبناء قدرات الموظفين الوطنيين تدخل في إطار برامج أكبر للتدريب والانتقال خلال الخفض التدريجي للبعثة.

٦٧ - وتشارك إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في عدد من العمليات المشتركة بين الوكالات التي تتعلق بمسائل شاملة. وتشمل هذه العمليات الفريق العامل المشترك المعني بقضايا الانتقال، وفريق الاتصال المعني ببناء السلام والفريق العامل المعني بالخطة الجديدة. وتقوم شعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أيضا بمهام أمانة الفريق التوجيهي المعني بالتكامل، الذي عزز سياسة الإدماج في عدد من المجالات الرئيسية.

٦٨ - وتنص سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين، التي أقرها الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١٣، على المتطلّبات الدنيا والإلزامية لإجراء التقييمات والتخطيط عندما يُنظَر في إنشاء بعثة لحفظ السلام متعددة الأبعاد أو بعثة سياسية خاصة ميدانية أو نشر بعثة من هذا القبيل إلى جانب فريق قطري تابع للأمم المتحدة مكون من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتنطبق السياسة على منظومة الأمم المتحدة بأسرها عند إجراء تقييمات متكاملة وفي جميع مراحل دورة حياة البعثة. ويقدم دليل التقييم والتخطيط المتكاملين، الذي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، توجيهات مفصلة للمخططين وصانعي القرارات الاستراتيجية بشأن مختلف الأدوات والآليات والنهج التي يمكن أن تستخدم في تطبيق السياسة المذكورة. وفي إطار تنفيذ وتفعيل هذه السياسة، يواصل مكتب العمليات التابع لإدارة عمليات حفظ السلام تقديم المشورة والدعم إلى البعثات الميدانية فيما يتعلق بتنفيذ متطلبات التقييم والتخطيط المتكاملين. وعلاوة على ذلك، وسعيا إلى تقديم تدريب متخصص لموظفي البعثة والمقر والوكالات، يتعاون مكتب العمليات تعاونا نشطا مع شركائه في الفريق العامل المعني بالتكامل، الذي يشمل أعضاؤه إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة

الشؤون السياسية، ومكتب دعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، والمكتب التنفيذي للأمين العام. وعُقدت حلقة عمل ركزت على تنفيذ التقييم والتخطيط المتكاملين في نيسان/أبريل ٢٠١٤ لفائدة مخططي البعثات الاستراتيجيين ونظرائهم في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، قامت إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتصميم وتقديم دورة تدريبية للمدربين بشأن إجراء التقييمات الاستراتيجية، وذلك لفائدة ٣٠ موظفا من مختلف الكيانات في منظومة الأمم المتحدة. وتهدف هذه الجهود مجتمعةً إلى تعزيز القدرة على التقييم والتخطيط المتكاملين، والقيام، على نطاق أوسع، بضمان اتساق استجابات الأمم المتحدة في البلدان التي تشهد نزاعات أو تمر بمرحلة ما بعد النزاعات.

٦٩ - وفي عام ٢٠١٤، تركّزت الجهود على تنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتعلّقة بالعمليات الانتقالية للأمم المتحدة في سياق تقليص البعثات تدريجيا وانسحابها على نطاق المنظمة، وهي السياسة التي أقرّها الأمين العام في شباط/فبراير ٢٠١٣. وتوفّر إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني عناصر معدّة خصيصا من السياسات وأفضل الممارسات والدعم التشغيلي للبعثات التي هي بصدد دخول مرحلة انتقالية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وشركاء البعثات في الأمم المتحدة. وقد جرى تبادل العديد من الدروس المستفادة على مدى عدة سنوات مضت مع هذه البعثات أثناء وضعها خطط التقليص التدريجي وإعادة التشكيل.

٧٠ - وكانت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تعملان على نحو وثيق مع إدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسائر الوكالات والصناديق والبرامج، بما في ذلك من خلال مشروع مشترك، بشأن تدابير بناء القدرات المرتبطة بالتخطيط وإدارة عمليات الانتقال التي تستهدف الموظفين الميدانيين من جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في المراحل الانتقالية. ومن أجل تحديد الدروس وأفضل الممارسات في مجال الفترات الانتقالية في عمليات حفظ السلام، أجرت شعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب دراسة عن تنفيذ البعثات النقاط المرجعية التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن في سياق عمليات الانتقال في بعثات الأمم المتحدة. وكان الغرض من هذه الدراسة هو تحسين فهم الزمان والمكان اللذين تساعد فيها النقاط المرجعية على أفضل وجه في تحديد التوقيت المناسب لتنفيذ المرحلة الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة ونطاقها ومدّتها.

سادسا - تقديم الدعم الميداني

٧١ - يتطلّب حجم التحديات اللوجستية في ميدان حفظ السلام في الأمم المتحدة تدابير تصدٍّ سريعة ومبتكرة للأزمات. وتقدّم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الدعم حاليًا للأفراد النظاميين في الميدان بنسبة تتجاوز ٣٠٠ في المائة تقريبا مقارنة بالدعم الذي كانتا تقدّمانه قبل عقد من الزمن. وفي الوقت الراهن، تقدّم إدارة الدعم الميداني الدعم إلى ٢٠٠ ١٧٢ فرد نظامي وموظف مدني في الميدان موافق عليهم، في منطقة شاسعة تبلغ مساحتها الإجمالية ٧,٥ مليون كيلومتر مربع؛ وكثيرًا ما يُنشر الأفراد في مناطق نائية تتسم بضعف البنى التحتية.

٧٢ - وتسعى إدارة الدعم الميداني إلى تقديم الدعم الفعال وفي الوقت المناسب إلى حفظة السلام العاملين في بيئات تزداد صعوبة، وتتّسم بانعدام الأمن والتعقيد، فيما تواصل العمل من أجل تحسين الكفاءة وفعالية التكلفة. ولضمان ذلك، تخضع جميع البعثات لاستعراضات دورية لضمان أمثل تخصيص للموارد عند تنفيذ ولاياتها بفعالية، أما استعراض ملاك الموظفين المدنيين فيوائم العناصر المدنية في البعثات وتطور ولاياتها. وتعمل إدارة الدعم الميداني على تعزيز العمليات والهياكل التنظيمية من خلال بذل عدّة جهود إصلاحية داخلية، مثل البدء بتنفيذ نظام أوموجا، وتحديد واعتماد التكنولوجيا المبتكرة المحددة السياق، وتنفيذ أطر السداد الجديدة للأفراد والمعدات المملوكة للوحدات.

٧٣ - ووفرّت استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي خطة استراتيجية تهدف إلى تركيز الجهود على بناء نموذج معزّز لتقديم الخدمات في الميدان. وتشمل الأدوات والنهج الموضوعة بموجب هذا النموذج الجديد التبكير بإسناد المزيد من سلطات الدخول في التزامات مالية، وتقديم الدعم من مراكز الخدمات، والمرونة في الدعم الجوي، وأنشطة الشراء على الصعيد الإقليمي، وأفرقة دعم البعثة، واعتماد حلول مبتكرة في مجال البنى التحتية للبعثات، وتقديم الدعم الإداري عن بعد، وتقليص الأثر البيئي لأنشطة الدعم المقدّم للبعثات؛ وتعتبر هذه الأدوات والنُهُج عناصر رئيسية عند نشر البعثات الجديدة مثل البعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإضافة إلى ذلك، يتضمّن نموذج تقديم الخدمات تركيزًا أكبر على رضا العملاء. وأشار الاستقصاء الأخير المتعلّق برضا العملاء على الصعيد العالمي إلى أن ما يزيد على ٦٠ في المائة من المجيبين على الاستقصاء راضون عن جودة خدمات الدعم، وأقرّ معظم المجيبين، بمن فيهم ٦٨ في المائة من الأفراد العسكريين، بأن تحسينات قد أجريت منذ عام ٢٠١٠. وسيُعرض التقرير المرحلي السنوي الخامس عن استراتيجية تقديم الدعم

الميداني على الصعيد العالمي إلى الجمعية العامة لتنظر فيه في دورتها التاسعة والستين وسيقدّم معلومات مستكملة وافية عن الاستراتيجية.

٧٤ - وتدخل استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي الآن أشهرها الأخيرة، حيث تُختتم في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي الأجل القصير، ستواصل إدارة الدعم الميداني تعزيز وصقل نموذج تقديم الخدمات وأدواته وستعمل على تعميم استخدامه. وسيتواصل تنفيذ عدّة أنشطة محددة مدرجة حاليًا في إطار الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني. ويشمل ذلك توسيع نطاق الخدمات المشتركة لتطال جميع البعثات على مدى السنتين أو الثلاث سنوات القادمة. وسيُعرض اقتراح بذلك في التقرير المرحلي السنوي الخامس عن تنفيذ استراتيجية العالمية للدعم الميداني، لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وسيتواصل تنفيذ نشاطٍ رئيسي آخر هو استراتيجية إدارة سلسلة إمدادات الدعم الميداني.

٧٥ - ومع انتهاء فترة استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، تتطلع إدارة الدعم الميداني في الأمم المتحدة إلى جدول أعمال مستقبلي للمضي قدما في التحسين، ومن الضروري أن تعمل إدارة الدعم الميداني مع الدول الأعضاء والبعثات المستفيدة وتستجيب لتوقعاتها، حيث ما زالت تلك الدول والبعثات تتوقّع بذل جهود من أجل تقديم نموذج للدعم الميداني يتّسم بما يلي: (أ) المزيد من السرعة والمرونة؛ (ب) الاتساق في تحسين نوعية الخدمات والالتزام به؛ (ج) الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة؛ (د) إمكانية المساءلة والشفافية. وتلتزم الإدارة بالعمل مع الإدارات الشريكة والبعثات المستفيدة وبالمشاركة في الحوار الاستراتيجي مع الدول الأعضاء من أجل تحسين تحديد الأولويات المقبلة في الأجل المتوسط وتوضيحها.

٧٦ - ووفقًا لتوجيهات الجمعية العامة، تسعى الأمانة العامة إلى تسوية جميع المطالبات المتعلقة بالوفاة والعجز في غضون فترة الأشهر الثلاثة المقررة، باستثناء الحالات التي تتطلب فترة أطول من الوقت لتحديد درجة العجز الدائم. وفي هذا الصدد، عادة ما تُسدّد مطالبات الوفاة المقدّمة مع كل الوثائق في غضون شهرين. ويُعاد تصميم العملية توخيًا للوضوح في الجداول الزمنية والتوقعات.

سابعا - القدرات والأداء

٧٧ - ومع تطور بيئة العمل العالمية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني السعي إلى تحقيق الحد الأقصى لأداء بعثات حفظ السلام عن طريق توفير ما يكفي من القدرات، بما في ذلك للعناصر النظامية التي تيسّر سائر

العمليات. وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ المشمولة بالتقرير، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تعزيز نهج مستند إلى القدرات في مجال حفظ السلام وأنشأتا فريقًا توجيهيًا معنيًا بقدرات الأفراد النظاميين يعمل على وضع جدول أعمال استراتيجي لتعزيز القدرات في الأجل المتوسط.

٧٨ - وفي خلال عام ٢٠١٤، نظر الفريق التوجيهي في احتياجات الأفراد النظاميين الحالية والمتوقعة في بعثات حفظ السلام وحدّد أربعة مجالات تركيز لتعزيز القدرات، هي: سرعة الاستجابة؛ وواجب الرعاية؛ وقدرة الاستجابة للظروف الناشئة؛ والتخطيط الفعال. وفي إطار هذه المجالات، تم اقتراح ثمانية مسارات عمل ذات أولوية تستلزم زيادة التوجيه الاستراتيجي والمدخلات المرتبطة بمبادرات تنمية القدرات الحالية والجديدة في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. ومسارات العمل الثمانية ذات الأولوية هي: النشر السريع؛ والوحدات السريعة الحركة في مسرح العمليات؛ والقدرات الدائمة؛ والدعم الطبي؛ وتحسين فرص النجاة من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ واستخدام المعلومات في إدارة العمليات؛ والتهديدات عبر الوطنية؛ والتخطيط والتنفيذ.

٧٩ - وتشكل هذه الأولويات معًا جدول أعمال تنمية القدرات النظامية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، الذي أعلن عنه الأمين العام في مؤتمر القمة المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وسيضطلع فريق مشروع خاص كُلّف بالعمل مع مكاتب الإدارتين بكل مجال من المجالات ذات الأولوية، وسيحدّد الإجراءات الضرورية لتعزيز هذه القدرات من خلال العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء. ويعتمد ذلك على العمل الهام القاضي بزيادة توحيد عناصر عمليات حفظ السلام، بما في ذلك عملية وضع أدلّة الوحدات العسكرية.

٨٠ - والحالات المعنية بمسار عمل الانتشار السريع هي الانتشار عند بدء البعثات وعند زيادة القوام من جراء تجدّد الأزمات. وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بالاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب بدء البعثات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، على تحسين أساليب العمل الداخلية، بأساليب منها تعزيز قدراتها التخطيطية وضمان أواصر تعاون أوثق بين المكاتب العاملة على مختلف جوانب تشكيل القوات ونشرها. وينطبق الشيء ذاته في مجال الاستفادة من الدروس المستخلصة من استخدام ترتيبات التعاون بين البعثات بهدف سد النقص في القدرات القصيرة الأجل عن طريق نقل الموظفين والأصول من بعثة إلى أخرى. وبهدف مواصلة تحسين الإطار وجعله قابلاً للتنفيذ،

ستستعرض الوثائق التوجيهية التي تُعنى بالتعاون بين البعثات وتستكمل، على أساس التجارب الأخيرة، ولا سيما في جنوب السودان وغرب أفريقيا.

٨١ - ويعتبر تعزيز القدرة على نشر الخبرات المتخصصة من خلال الترتيبات الدائمة الأساسية عنصرًا أساسيًا أيضًا في استراتيجية النشر السريع التي وضعتها الأمانة العامة. وتواصل القدرات الشرطية الدائمة والهيئة الدائمة للعدل والإصلاحيات ووحدة الاستجابة السريعة لإجراءات مكافحة الألغام تقديم مساهمات قيمة في البعثات الميدانية. ويؤمل أن تدعم الدول الأعضاء الجهود الرامية إلى وضع ترتيب احتياطي لإنشاء وحدة من وحدات الشرطة المشكلة، بوسائل منها وضع قائمة مرشّحين مختارين، وذلك نظرا إلى تزايد الطلب على نشر وحدات الشرطة المشكلة. ولن يترتّب على هذه الطريقة أي آثار من حيث التكاليف حتى حدوث النشر الفعلي لوحدات الشرطة المشكلة التابعة للدول الأعضاء وفقاً لقرارات مجلس الأمن المتّصلة بالموضوع. وستيسّر هذه المبادرة، التي لن تؤثّر على التكلفة، سبيلاً استباقياً لتأمين وحدات شرطة مشكلة مسبقًا بغية الاستجابة في الوقت المناسب لما يسنده مجلس الأمن من ولايات وما يفرضه من مطالب في هذا المجال. ومع ذلك، تعرقل صعوبات في تحديد ونشر القدرات التمكينية، مثل خدمات الهندسة، والنقل الجوي والبري، والدعم الطبي، قدرة الأمانة العامة على النشر السريع.

٨٢ - ويمكن زيادة كفاءة الاستجابة السريعة للأزمات من خلال بذل الجهود التعاونية بين الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة. وشدّد مجلس الأمن، في قراره ٢١٦٧ (٢٠١٤)، على ما توليه الأمم المتحدة من أهمية لتطوير قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على نشر قوات حفظ السلام بسرعة دعمًا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو لغير ذلك من العمليات التي تُنشر بتكليف من مجلس الأمن. وستواصل الأمانة العامة دعم تنمية القدرات الإقليمية الدائمة اللازمة للانتشار السريع ومناقشة سبل استخدام هذه القدرات بفعالية أكبر ضمن إطار عملية الأمم المتحدة أو قبلها (أو بالتزامن معها)، مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

٨٣ - وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ المشمولة بالتقرير، استُحدثت ابتكارات في توفير وحدات الطيران العسكري كانت البعثات في أمس الحاجة إليها. ومن أجل توفير بيئة تسودها السلامة والأمن، حازت كل من البعثة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دعمًا تمثّل في طائرات عمودية، كتلك التي تستخدمها بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإضافة إلى ذلك، استجابت عدّة دول أعضاء بسخاء خلال الأشهر القليلة الماضية، ولبّت طلب الأمم المتحدة بتوفير طائرات ثابتة الجناحين، من طراز C-130، و C-295 و C-160.

٨٤ - ويمكن أن تكون التكنولوجيا، الملائمة والمطبّقة على النحو المناسب، أداة تمكينية قوية لمساعدة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على القيام بأعمالهم بمزيد من الفعالية والكفاءة. وتستحق أي تكنولوجيا تساعد على تحسين سلامة حفظة السلام العسكريين والمدنيين وأمنهم أن تُستكشف لصالح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيل الأمين العام للدعم الميداني اجتماعا لفريق من الخبراء معني بالتكنولوجيا والابتكار لمعرفة المجالات التي يمكن أن تستفيد فيها عمليات حفظ السلام من التكنولوجيا والابتكار لجني فوائد كبرى والسبل التي تتيح لعمليات حفظ السلام البقاء في الطليعة والسعي دومًا إلى الحصول على ابتكارات جديدة وتطبيقها حيثما أمكن ذلك. وسيقدم الفريق توصياته إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وسيقدّم إحاطة للجنة بشأن النتائج التي يتوصل إليها.

٨٥ - ووفّر الأخذ بالنظم الجوية غير المأهولة وغير المسلحة قدرات قيّمة للبعثات الميدانية في مجال المراقبة والاستطلاع. وزاد نشر النظم الجوية غير المأهولة وغير المسلحة في بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلمام حفظة السلام بالحالة وفهمهم للوضع في سياق العملية وشكّلت هذه النظم رادعًا قويًا. وترد الدروس الأولية المستفادة من نشر تلك النظم في مرفق لهذا التقرير، استجابة للفقرة ٤٦ من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/68/19). وبالنظر إلى النجاحات الأولية، تسعى الأمانة العامة حاليًا إلى شراء نظم مماثلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تُستخدم هذه التكنولوجيا، ولن يتواصل استخدامها، إلا بموافقة البلدان المضيفة وبالتشاور مع جميع البلدان المعنية، حيث يلزم ذلك. وإضافة إلى ذلك، يتزايد استخدام مراكز العمليات المشتركة لهذه الأدوات المصمّمة بالتعاون مع مقر الأمم المتحدة، من أجل تتبّع بيانات الحوادث الأمنية ووضع تصوّر عنها.

٨٦ - ويمكن أن تساعد التكنولوجيا أيضًا في تنفيذ ولايات بناء القدرات. وقد وضعت عناصر شرطة الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا نظام رصد وتقييم حاسوبي لدوائر الشرطة المحلية. ولا يوفّر هذا النظام لمحة عامة عن مكامن القوة والضعف فحسب، بل يسمح أيضًا لعناصر شرطة الأمم المتحدة باعتماد برامج بناء القدرات في دعم النظراء الوطنيين، مصمّمة بما يناسب احتياجاتهم. وأتاحت الحلول التكنولوجية البسيطة والواقعية والعملية إمكانية أن تقلّص عمليات حفظ السلام أثرها البيئي وأن تكون

شريكًا أفضل للمجتمعات المحلية. وزادت العمليات الميدانية استخدام مصادر الطاقة المتجددة استخدامًا تكميليًا، كالطاقة الشمسية، من أجل الحد من الاعتماد على الكربون واتخذت الخطوات اللازمة لتحديث وتحسين معداتها، من قبيل أجهزة تكييف الهواء ومحطات معالجة المياه المستعملة، وذلك للتقليل من استهلاك الطاقة. واستُخدم رادار استكشاف باطن الأرض في مالي من أجل العثور على مصادر مياه لا تؤثّر في الموارد المحلية.

٨٧ - وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني دراسة النتائج والتوصيات المنبثقة عن تقييم احتياجات التدريب في مجال حفظ السلام العالمي. وبالتركيز على الصلة بين التدريب وفعالية تنفيذ الولاية، بيّن تقييم الاحتياجات ضرورة النظر إلى التدريب باعتباره استثمارًا استراتيجيًا وعاملاً في تعزيز الأداء. وفي هذا الصدد، بدأت اللجنة الدائمة للتدريب والتعلم، المنشأة حديثًا، أعمالها بتقديم المشورة للإدارة العليا في تحديد الأولويات عند تخصيص موارد التدريب في فترة الميزانية التالية. وأنجزت دائرة التدريب المتكامل في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ونشرت المبادئ التوجيهية المتعلقة بتصميم التدريب وتنفيذه وتقييمه، ردًا على توصية بالتركيز على أثر التدريب. وأُتيحت المبادئ التوجيهية لتستخدمها مؤسسات التدريب في مجال حفظ السلام في الدول الأعضاء. ومن أجل تلبية حاجة الموظفين المعينين حديثًا للحصول على المعارف الأساسية عن حفظ السلام ووظائفه والمهام المنوطة به، وضعت دائرة التدريب المتكامل دليلاً لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ليستخدمه موظفو المقر، فضلاً عن دورة تعلم إلكتروني لموظّفي البعثات المعيّنين حديثًا. وإضافة إلى ذلك، تضطلع الإدارات باستعراض الأعمال التحضيرية لمرحلة ما قبل نشر الموظفين المدنيين المعينين حديثًا في البعثات الميدانية.

٨٨ - واستجابة لاحتياجات التدريب السابق لنشر الأفراد النظاميين، تواصل دائرة التدريب المتكامل، بالتعاون مع شركائها، وضع مواد تدريبية متخصصة ومواد للتدريب على السيناريوهات المحتملة. وقد بدأ العمل بمواد التدريب المتخصص بشأن حماية المدنيين على المستوى التكتيكي في المؤسسات المعنية بالتدريب على حفظ السلام من خلال سلسلة من الدورات لتدريب المدربين، وكذلك بالمواد التدريبية المتخصصة بشأن حماية الطفل. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، فإن دائرة التدريب المتكامل ودائرة السياسات وأفضل الممارسات تعملان على تحديث المواد التدريبية المتخصصة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. وتتضمن تلك المواد التدريبية مواد التدريب على السيناريوهات المحتملة، وتأخذ في الاعتبار البيئات التشغيلية المتغيرة التي يُنشر فيها الأفراد

العسكريون من حفظة السلام، فضلا عن توجيهات جديدة واردة من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

٨٩ - واستجابة للتوصية التي وردت في تقييم احتياجات التدريب، لتشجيع زيادة التكامل وتقليل التجزؤ في التدريب في مجال حفظ السلام، أطلقت دائرة التدريب المتكامل مشروع هيكل التدريب في آذار/مارس ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، أجريت مشاورات مع أبرز البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ومع الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية. والهدف من المشروع هو وضع نهج أكثر تنسيقا في توفير التدريب في مجال حفظ السلام. ويتوقع أن يؤدي النهج المتبع في المشروع إلى أمور من بينها تقسيم واضح للعمل، وتحسين تتبع التدريب، وتحسين توزيع المواد، وتحسين صيانة المعايير. وعملت إدارة عمليات حفظ السلام أيضا، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، على تعزيز تجهيز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بالمعارف اللازمة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التدريب الشامل لأفراد بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى المنتقلين إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولقدرة الشرطة الدائمة.

٩٠ - وتماشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٧، واصل مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام استعراض البعثات الميدانية من أجل تعزيز تنفيذ الولايات وأمن وسلامة الأفراد النظاميين وتحديد الدروس المستفادة وتقديم توصيات بشأن أفضل الممارسات. واستعرض المكتب، حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، العناصر النظامية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل التوصيات التي انبثقت عن الاستعراضات، ضمن أمور أخرى، المعدات المملوكة للوحدات والاكتفاء الذاتي والتناوب وتفتيش الأسلحة والتسليح، وإدماج مركز العمليات المشتركة لتحسين التنسيق بين عناصر البعثة، وتعزيز فعالية خلية التحليل المشتركة للبعثة واستكمال مفاهيم العمليات والتوجيهات لدى البعثات بحيث تعكس الحالة على أرض الواقع. وتحاط علما الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بنتائج عمليات الاستعراض هذه بصورة منتظمة. ويعتزم المكتب استعراض ما يقارب خمس عمليات ميدانية في كل سنة مالية.

٩١ - وأعادت الجمعية العامة في قرارها ٢٨١/٦٨ تأكيد قرارها ٢٦١/٦٧ الذي كانت قد وافقت فيه على التوصيات الواردة في تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمعدلات سداد تكاليف القوات ومسائل أخرى، وأنشأت إطارا جديدا لسداد التكاليف

للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وقد اعتُمد معدل وحيد للمبالغ المسددة قدره ١ ٣٣٢ دولارا للشخص الواحد في الشهر، بدءا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وذلك استنادا إلى بيانات مستمدة من استقصاء شمل ١٠ بلدان ممثلة. ويشمل هذا المعدل الجديد المدفوعات السابقة المنفصلة للأجور والبدلات وبدل الأخصائيين ومجموعة العتاد والمعدات الشخصية، بما فيها الأسلحة الشخصية. وإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف التي تتكبدها البلدان المساهمة تسدد الآن في ثلاث فئات جديدة هي الفحص الطبي قبل النشر، والتدريب استنادا إلى معايير الأمم المتحدة قبل النشر في بعثات الأمم المتحدة، والنقل الداخلي إلى نقطة المغادرة للانتشار. ويعكس إدراج التدريب في معدل السداد التزاما كبيرا من البلدان المساهمة والأمم المتحدة بتعزيز التدريب السابق للنشر. ويبيّن الاستقصاء أن التدريب يمثل نسبة ٨,٥ في المائة تقريبا من معدل السداد.

٩٢ - ويتضمن الإطار الجديد للسداد أيضا عددا من التدابير التي تربط صراحة بين المبالغ المسددة ونشر القدرات اللازمة، بما في ذلك الأفراد والمعدات المملوكة للوحدات. وأحد التدابير هو الخصم المتناسب من المدفوعات الشخصية لدى عدم وجود أو عدم تشغيل المعدات الرئيسية لفصلين متتاليين، وفقا للمعايير المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٧. ويستند هذا الخصم إلى الافتراض بأن استمرار عدم وجود المعدات الرئيسية أو عدم تشغيلها يؤثر في فعالية عمليات الوحدات و/أو وحدات الشرطة المشكلة.

٩٣ - وإضافة إلى ذلك، ينص الإطار الجديد على إمكانية تسديد علاوتين: علاوة المخاطر وعلاوة النشر السريع للقدرات التمكينية. وتعكس علاوة المخاطر أداء الوحدات الاستثنائي في إطار ظروف محفوفة بمخاطر شديدة. وإذ يلاحظ أن جميع عمليات حفظ السلام، إلى حد ما، تتضمن عنصر خطر وأن الأفراد النظاميين، بحكم تدريبهم ومعداتهم، قادرون على الاستجابة للأعمال العدائية، ولا تكون الوحدة مؤهلة للحصول على المدفوعات الاستثنائية إلا بناء على توصية من قائد القوة/مفوض الشرطة، وموافقة القيادة العليا للبعثات ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيل الأمين العام لشؤون الدعم الميداني. والعلاوة الثانية المرتبطة بالقدرات التمكينية تسدد نسبة مئوية إضافية من مجموع سداد تكاليف الوحدة (الأفراد والمعدات) المرتبط بالنشر السريع (٢٥ في المائة لعمليات النشر التي تستغرق ٣٠ يوما، و ١٥ في المائة لعمليات النشر التي تستغرق ٦٠ يوما، و ١٠ في المائة لعمليات النشر التي تستغرق ٩٠ يوما) بعد التحقق من البعثة أنها تعمل بقدرتها الكاملة. وهذه العلاوة تقتضي أن تحدد الأمانة العامة الاحتياجات التشغيلية وترتب أولوياتها، ثم أن تحدد القدرات ذات الصلة. ومن أجل الوفاء بالآجال القصيرة لهذه الإجراءات، يجب وضع تخطيط مفصل،

يشمل تحليل جدوى النشر السريع للقدرات التمكينية، وهو ما سيتوقف على توافر أو جاهزية البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والإسراع في التخطيط، وصنع القرار في الوقت المناسب. وقد استلزمت إدارة هاتين العلاوتين عمليات وآليات جديدة لتحليل واستعراض المعلومات التشغيلية والتوصية بها تماشيا مع أحكام قراري الجمعية العامة ٦٧/٢٦١ و ٦٨/٢٨١.

٩٤ - وبالإضافة إلى الإطار الجديد بشأن سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٦١ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى (A/C.5/67/10)، بما في ذلك التوصيات السياساتية بشأن الأبعاد الأخرى للعلاقة الحيوية بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والتوصية بإضفاء المزيد من الوضوح والصراحة على التعاهد بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء الأمم المتحدة ككل والأمانة العامة، وذلك من خلال وثيقة تنص على التزامات كل طرف تجاه الآخر، وهذه الالتزامات مفهومة عموما بيد أنها غير مدونة في أي من وثائق الأمم المتحدة.

٩٥ - وفي إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن جوانب التعاهد المقترح المتعلق بحفظ السلام. وسوف تتواصل مناقشة هذه المسألة في سياق استعراض عمليات السلام.

٩٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أحيطت الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٢٨٢ علما بتقرير الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١٤ (A/C.5/68/22) وأيدت التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/68/867)، بما يشمل التوصيات بشأن تحديد معدلات سداد جديدة وإدراج بنود جديدة لتحسين خدمات طب النساء واستجابة الأفرقة الطبية المتقدمة وسيارات الإسعاف، فضلا عن نص جديد بشأن مركبات الشرطة المخصصة لمكافحة الشغب.

٩٧ - ووافق الفريق العامل أيضا على تدبير جديد تقوم بموجبه الأمم المتحدة بتمويل تناوب فئات محددة من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات، رهنا بتقدير المجالس المعنية باستعراض المعدات المملوكة للوحدات في البعثات الميدانية ومذكرات التفاهم المتعلقة بها. وينبغي أن تكون المعدات المستوفية الشروط قد نشرت بشكل مستمر لمدة لا تقل عن ٧ سنوات، أو بلغت ٥٠ في المائة من الفترة المقدرة لصلاحيتها (أيهما أقل). ولتكاليف الأمم المتحدة حد أقصاه ١٢,٥ مليون دولار في السنة، مما يتطلب إجراء عملية تقييم دقيق.

٩٨ - وتشكل عمليات استعراض ملاك الموظفين المدنيين أداة رئيسية لتخطيط القوة العاملة بالنسبة إلى إدارة الدعم الميداني وجزءا لا يتجزأ من ركيزة الموارد البشرية لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. ويتمثل الهدف في التأكد من أن تشكيل ملاك الموظفين المدنيين للبعثة مناسب لتنفيذ الولاية بفعالية والتنبؤ باحتياجات البعثة من الموظفين في الأجل المتوسط. وحتى الآن، جرى استعراض ملاك الموظفين المدنيين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأظهر تحليل شامل لهذه البعثات: (أ) أن لا تزال هناك حاجة إلى استعراض الاحتياجات من الموظفين على أساس منتظم؛ (ب) وأن هناك حاجة إلى إدراج تخطيط القوة العاملة منذ إنشاء البعثة، وذلك من أجل تطوير ملاك البعثة من الموظفين في مراحل إنشاء البعثة وتعزيز قوامها ثم خفضه؛ (ج) وأن هناك حاجة إلى التركيز على تحقيق لامركزية البعثات البعيدة عن مقارها وتمكين المكاتب الميدانية في البعثات الأكبر حجما؛ (د) وأن من الممكن بذل المزيد من الجهود لنقل المهام إلى الموظفين المعينين محليا، بتنظيم برامج تنمية القدرات التي يضطلع بها متطوعو الأمم المتحدة، مما يعيد متطوعي الأمم المتحدة إلى مهمتهم الأصلية المتمثلة في بناء القدرات. ومن التحديات التي واجهت البعثات في تنفيذ عمليات استعراض ملاك الموظفين المدنيين الافتقار إلى الموارد والتمويل لنقل المهام إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

٩٩ - ويبقى الأمين العام وكبار المديرين في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ملتزمين التزاما تاما بمنع ومعالجة سوء السلوك من جانب الأفراد الذين يجري نشرهم في العمليات الميدانية، لا سيما من خلال إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

١٠٠ - وخلال العام الماضي، تواصل تراجع عدد حالات سوء السلوك المبلغ عنها، بما في ذلك تلك التي تنطوي على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهذه الجهود يجب أن تستمر وينبغي دعمها عن طريق التعاون بين المنظمة والدول الأعضاء، في سبيل منع سوء السلوك، بما فيه الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومساءلة أولئك الذين أساؤوا السلوك أو أولئك الذين سمحوا بوقوع سوء السلوك وهم يضطلعون بمهام قيادية أو إشرافية.

١٠١ - وعقب الزيارات التي قام بها خبراء إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل إجراء تقييم للحالة فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، اجتمع فريق عامل تابع للأمم المتحدة ومشترك بين الإدارات وبين الوكالات لاستعراض توصيات الخبراء. وستوضع في الأشهر المقبلة الصيغة النهائية لمشروع تقرير الفريق العامل، بما في ذلك توصيات بشأن الوقاية والإنفاذ والإجراءات العلاجية. وستدرج تفاصيل التوصيات في التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

١٠٢ - وتشمل المبادرات الاستراتيجية الأخرى وضع إطار لإدارة المخاطر في ما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين جرت تجربته مؤخرا في بعثات حفظ السلام، ويُنفذ حاليا كجزء من إطار المساءلة. وبدأ العمل بالإطارين في تموز/يوليه ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، يجري كذلك وضع الصيغة النهائية لمشروع سياسة المساءلة، وتقوم الأمانة العامة حاليا بوضع برنامج تعلّم إلكتروني بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسوف يلزم تعاون الدول الأعضاء لضمان تلقي جميع الأفراد تدريبا شاملا سابقا للانتشار في مسألة السلوك والانضباط. ويتواصل التقدم فيما يتعلق بفرز جميع فئات الموظفين، وشمل ذلك التوصل في العام الماضي إلى وضع الصيغة النهائية لاتفاق فحص سوابق متطوعي الأمم المتحدة استنادا إلى سجلات سوء السلوك الواردة في نظام تتبع سوء السلوك ومشاريع ربط قواعد البيانات، وهذا يسمح بالتدقيق في اختيار فرادى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لعمليات حفظ السلام استنادا إلى سجلات سوء السلوك السابق.

١٠٣ - وستواصل الأمانة العامة ضمان توافر آليات الإبلاغ عن سوء السلوك في جميع مناطق البعثات، مع الضمانات المناسبة لتحقيق السرية، والتحقيق في ادعاءات سوء السلوك واتخاذ إجراءات بشأنها، وذلك في إطار سلطتها. وفي هذا الصدد، تكتسي مساعدة الدول الأعضاء أهمية حاسمة، لا سيما في مساءلة الأفراد الذين يجري نشرهم عن إساءتهم السلوك، بما في ذلك أخطر أنواع سوء السلوك، التي تشكل أعمالا إجرامية في إطار الولاية القضائية الوطنية.

١٠٤ - وتواصل الأمانة العامة تعزيز دعمها لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، لا سيما عن طريق دعم العمل على الصعيد الوطني لمعالجة المطالبات بإثبات الأبوة وإعالة الأطفال. وتعمل الأمانة العامة من أجل إدماج النهج بين أفرقة السلوك والانضباط، والعناصر الفنية في البعثات الميدانية ووكالات الأمم المتحدة. وسيساهم ذلك في تعزيز المساعدة القانونية وغيرها من أنواع المساعدة المقدمة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولا سيما في حالات المطالبة بإثبات الأبوة.

١٠٥ - وأحرز المزيد من التقدم في تنفيذ نوعين من السياسات أدخلهما الأمين العام في السنوات الأخيرة لتعزيز جهود المنظمة في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، وهما السياسة الرامية إلى بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان في ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى قوات الأمن غير التابعة لها (أدخلت في عام ٢٠١١) والسياسة المتعلقة بالتأكد من عدم ارتكاب موظفي الأمم المتحدة انتهاكات لحقوق الإنسان (أدخلت في عام ٢٠١٢).

١٠٦ - وتحدد السياسة الرامية إلى بذل العناية الواجبة المبادئ الأساسية في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والإجراءات التي يجب أن تتبعها جميع كيانات الأمم المتحدة من أجل الاسترشاد بها في تقديم الدعم إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. وأحرز تقدم منتظم على مستوى تنفيذ هذه السياسة في سياقات حفظ السلام من خلال تطبيقها في مجموعة متنوعة من حالات الدعم واعتماد إجراءات التشغيل الموحدة (في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في السودان وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار). وقد شدد مجلس الأمن على أهمية الالتزام بهذه السياسة في عدد من قرارات إنشاء أو تمديد ولايات عمليات حفظ السلام (مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في السودان). وواصل فريق الاستعراض الذي يشارك في رئاسته كبار ممثلي إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العمل على التوعية واستعراض التنفيذ وتوجيهه على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يعد فريق الاستعراض مذكرة توجيهية توفر إطارا عمليا لتنفيذ هذه السياسة على الصعيد القطري، فضلا عن مجموعة من الممارسات السليمة.

١٠٧ - وتهدف سياسية فحص سوابق انتهاكات حقوق الإنسان إلى منع اختيار أو نشر أي فرد لديه سجل إجرامي سابق أو متورط في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني. ومنذ إقرار هذه السياسة من قبل الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تعمل الأمانة العامة على تنفيذها بشكل تعاوني من خلال فريقها العامل المعني بحقوق الإنسان. ولا يزال العبء يقع أساسا على الدول الأعضاء في التأكد من الموظفين الذين تعينهم أو الذين يساهمون في عمليات حفظ السلام. ويُطلب من الأفراد الذين يُنظر في تعيينهم في الأمم المتحدة التوقيع على إقرارات بهذا الشأن، في الوقت الذي تجري فيه الأمانة العامة فرزا استباقيا للمتقدمين إلى الوظائف من الفئات العليا.

ثامنا – الشراكات

١٠٨ – إن ما تتسم به النزاعات في أفريقيا من طابع معقد تزداد أوجهه تعددا أمر يبرز الحاجة إلى مواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية والعملياتية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية. ويشهد على هذه الشراكة المعززة التصدي الدولي للأزمتين في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، بعمليتي النشر المتتابعتين لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية ثم تحويلها إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتحويلها إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد سلط التصدي الجماعي للأزمتين في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي الضوء على تعاون الأمم المتحدة ليس مع الاتحاد الأفريقي فحسب، ولكن أيضا مع منظمات إقليمية أخرى، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي، على أساس مبادئ المزايا النسبية وقابلية زيادة القيمة وتقاسم الأعباء.

١٠٩ – وفي حين أن هذه المنظمات قد أشركت في مشاورات مكثفة بشأن العمليتين السياسيتين في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وبشأن عمليات التخطيط المشترك والتنسيق من أجل كفالة الانتقال السلس من عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أبرزت عمليتا تحويل البعثتين أيضا وجود مصاعب هامة في مجالي العمليات والدعم، ولا سيما في سياق مالي. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢١٦٧ (٢٠١٤)، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، عملية تتعلق باستخلاص الدروس من الانتقال من عمليتي الاتحاد الأفريقي إلى عمليتي الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، بهدف تحديد المبادئ التوجيهية والتوصيات الرامية إلى تحسين ترتيبات عمليات الانتقال والتحويل المقبلة. وسعيا لتفادي بعض المصاعب التي ووجهت في عملية تحويل البعثة في مالي، بما في ذلك القيادة والسيطرة ومعايير التحويل والقدرات العملياتية ومعدات البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة، أجري في جمهورية أفريقيا الوسطى تقييم لقوات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى ووُضعت مصفوفة انتقالية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مرحلة مبكرة من أجل توفير الأساس لعملية إلحاق أفراد الوحدات العسكرية وضباط الأركان التابعين لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى بالبعثة الجديدة، على نحو أكثر فعالية، وللإسهام في نجاح عملية نقل السلطة.

١١٠ - وبناء على الإطار الذي وضع، ستواصل الأمم المتحدة تعزيز شراكتها الاستراتيجية والعملياتية مع الاتحاد الأفريقي لكفالة وضع نهج لمنع الأزمات في أفريقيا يتسم بالمزيد من التماسك والفعالية. وتشمل آليات هذا التعاون البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، والاجتماعات الرفيعة المستوى ومؤتمرات القمة، علاوة على فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن. واستمرت الجهود المبذولة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين، سعيا لاستكشاف خيارات مجدية وفعالة لإتاحة قدرات الرد السريع لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، تواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني دعم تشغيل القوة الأفريقية الجاهزة، بما في ذلك القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، وأيضا بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع مصفوفة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تحدد مجالات تركيز الأمم المتحدة دعما للتعجيل بتشغيل القوة الأفريقية الجاهزة.

١١١ - ووضع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي إطارا استراتيجيا للتعاون في مجالي السلم والأمن تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢) وقرار الجمعية العامة ٣٠٢/٦٧. وبدعم من المقر، واصل المكتب تعزيز دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي في مجال تنمية القدرات في عدد من المجالات الشاملة لعدة قطاعات، مثل التخطيط الاستراتيجي والعملياتي، وسيادة القانون، ولا سيما في ما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، والعمل الشرطي وإنفاذ القانون، علاوة على حماية المدنيين.

١١٢ - أما الاتحاد الأوروبي فيقوم حاليا بنشر بعثات مدنية وعسكرية متزامنة في ٩ من أصل ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام تنفذ ولايات مُكمِّلة وتعمل على تحقيق أهداف السلام والأمن التي حددها مجلس الأمن. وتم التعاون بقوة مع الاتحاد الأوروبي في جميع مراحل التخطيط للبعثتين في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وبدئهما، ثم استمر في المراحل الانتقالية، في مجالات تشمل التحضير للتحويل المرتقب لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الصعيدين السياسي والاستراتيجي، يتواصل ازدياد التعاون بين مجلس الأمن واللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي وبين الأمانة العامة والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. فمنذ عام ٢٠١٣، أتاحت المشاركة المنتظمة لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في الاجتماعات غير الرسمية لوزراء الدفاع في الاتحاد الأوروبي التحاور والتنسيق الاستراتيجيين. وظلت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات تشكل منتدى هاما لكفالة التكامل وتقاسم الأعباء في الالتزامات المشتركة.

١١٣ - وقد كان لتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي لتعزيز الدعم المقدم إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار السياسة الموَّحدة للأمن والدفاع، التي اعتمدت في عام ٢٠١٢، أثر إيجابي على إضفاء الطابع المنهجي على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجالي حفظ السلام وإدارة الأزمات. ومن الأمثلة المحددة على ذلك وضع مبادئ توجيهية مشتركة بشأن التعاون خلال مراحل التخطيط للعمليات؛ وتحديد طرائق للتعاون وتبادل الآراء بشأن المفاهيم، والدروس المستخلصة، والتدريب؛ وزيادة تبادل المعلومات في ما يتعلق بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بغية ضمان فعالية التعاون الثلاثي. ويؤمل أن تمثل المساهمات الأوروبية الهامة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بداية لاتجاه إيجابي لزيادة المشاركة الأوروبية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في أفريقيا.

١١٤ - وقد شكل التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في سياقي أفغانستان وكوسوفو، حيث عملت المنظمتان معا لسنوات عديدة، وسيلة لتحسين التفاهم، وتعزيز التكامل في الميدان وتوحيد المعايير في مجالات رئيسية، مثل المرأة والسلام والأمن. وفي إعلان مؤتمر القمة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعرب حلفاء الناتو عن التزامهم بتعزيز الدعم المقدم إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فلهذه المنظمة خبرة في عدة مجالات ذات صلة بالموضوع، ولا سيما في ظل ظروف التحديات والأخطار الجديدة التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتشمل هذه المجالات التدريب والتمرين، والنشر السريع، والتكنولوجيات الحديثة، وقدرات مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وإصلاح قطاع الدفاع، وهي مجالات يمكن رفع مستوى التعاون فيها.

١١٥ - وتواصلت زيادة اهتمام المنظمات الأخرى الأقل مشاركة في الميدان بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في القطاع السياسي و/أو قطاع السلم والأمن. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٤، دعت منظمة معاهدة الأمن الجماعي إدارة عمليات حفظ السلام إلى تقديم سلسلة من الإحاطات إلى مسؤولي تلك المنظمة في موسكو بشأن مبادئ حفظ السلام ومعاييره، وتكوين القوات، واللوجستيات. وأسفرت تلك الزيارة عن تحديد بعض الأولويات الفورية في مجال التعاون. واستمرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الإعراب عن اهتمامها بتعزيز التعاون في مجال حفظ السلام من خلال تنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. ويؤمل أن يساعد إنشاء جهة اتصال في مكتب جاكرتا للعمل بشأن الجوانب السياسية والأمنية من الشراكة على تعزيز تبادل المعلومات وتحديد أولويات هذا التعاون.

١١٦ - وأما الشراكات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة، الذي يعرف أيضا باسم التعاون الثلاثي، فقد أصبحت قاعدة راسخة. وتبذل جهود لمواصلة تحسين تبادل المعلومات وإجراء المشاورات الاستراتيجية من أجل ضمان مراعاة آراء جميع الجهات المعنية في التخطيط للبعثات وإدارتها. وتقيم الأمانة اتصالات مستمرة على جميع المستويات مع الدول الأعضاء وتبذل جهدا لإبلاغ الدول الأعضاء المعنية، في الوقت المناسب، بأي تغيرات هامة قد تطرأ على الظروف العملياتية في الميدان وعلى عمليات التخطيط التي قد تؤدي إلى تعديل ولاية بعثة من البعثات أو تشكيلها. وعقدت إدارة عمليات حفظ السلام اجتماعات طارئة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عندما اندلعت أزمات في جنوب السودان وفي مرتفعات الجولان، واجتماعات مع البلدان المحتمل مساهمتها بقوات وبأفراد شرطة فور اتخاذ قراري مجلس الأمن اللذين أنشئت بموجبهما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، فعند إجراء استعراض استراتيجي، تُبلغ الدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك الحكومة المضيفة، بأهداف الاستعراض ونتائجه، قبل إجرائه وبعده. وعلى الصعيد الاستراتيجي، أفضت زيادة مشاركة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن في ما يتعلق بمسائل حفظ السلام الشاملة لعدة قطاعات إلى تعزيز التفاعل بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة.

تاسعا - ملاحظات

١١٧ - لكي تبقى عمليات حفظ السلام أداة فعالة لتحقيق السلم والأمن الدوليين، لا بد لها أن تواكب التغيرات الطارئة في العالم. ويجب ضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم حتى يتمكنوا من تنفيذ ولاياتهم المعقدة والصعبة، ولا سيما في مجال حماية المدنيين، وبالأخص النساء والأطفال. وهذا الالتزام الرسمي بالحماية يجب أن يستوعبه جميع موظفي حفظ السلام استيعابا واضحا وأن يعملوا بمقتضاه.

١١٨ - ويتناول هذا التقرير الكثير من الأعمال التي اضطُلع بها خلال العام الماضي لتعزيز قدرات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين في عمليات حفظ السلام ولتعميق الشراكات مع المنظمات الإقليمية وغيرها من الشركاء الرئيسيين. وستواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تعزيز خطة تنمية قدرات الأفراد النظاميين، بما يشمل النشر السريع، من أجل زيادة سرعة نشر بعثات الأمم المتحدة وكفالة تلقيها للدعم على نحو

ناجع وفعال من حيث التكلفة. وستعمل الإدارتان مع الدول الأعضاء من أجل ضمان التزام جميع الموظفين في عمليات حفظ السلام بمعايير الأداء وكفالة حصول البعثات على التكنولوجيات نفسها المتاحة للكثير من الدول الأعضاء. ويجب تعزيز قدرات بعثات الأمم المتحدة المتعلقة بالمعلومات والتحليل والتخطيط.

١١٩ - وينبغي أن تضمن الدول الأعضاء تزويد عمليات حفظ السلام، حالما يؤذن بها، بالقدرات العسكرية والشرطية وبالتمويل اللازم لتنفيذ ولاياتها بفعالية. وينبغي أن تتعاون البلدان المضيفة تعاونا كاملا مع البعثات المنشورة على أراضيها لكفالة حرية الحركة والمضي قدما في الإصلاحات الحيوية اللازمة لاستتباب السلام الدائم. وينبغي أن تقدم اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام آراءها بشأن سياسات حفظ السلام حتى تستفيد عمليات حفظ السلام من التوجيه المشترك والدعم القوي اللذين تتيحهما الدول الأعضاء.

١٢٠ - وفي جميع أنحاء العالم، تواجه عمليات الأمم المتحدة صعوبات تزداد تعقيدا، ويُطلب منها تحقيق المزيد بموارد أقل. وخلال السنة القادمة، سيتعاون الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام تعاونا وثيقا مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم توصيات تساعد في رسم المسار المقبل لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على المدى الطويل. ولدى قيام تلك الجهات بذلك، ستستفيد من العمل الذي تؤديه منذ وقت طويل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والهيئات المعنية من أجل ضمان استعداد عمليات حفظ السلام لمواجهة تحديات المستقبل.

المرفق

الدروس المستخلصة من استخدام المنظومات الجوية بدون طيار وبدون سلاح في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

معلومات أساسية

١ - ما زالت التكنولوجيا تضطلع بدور هام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما من حيث تقدير الحالة العسكرية وضمان الاضطلاع بولايات البعثات. ومن الأمثلة على ذلك بدء استخدام المنظومات الجوية بدون طيار وبدون سلاح في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فتجدد أعمال العنف على يد الجماعات المسلحة غير المشروعة في مناطق نائية من جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٢ والخطر الذي يشكله ذلك على السكان المدنيين وأفراد الأمم المتحدة قد استلزم استخدام تكنولوجيات الرصد والمراقبة المعززة من قبيل المنظومات الجوية بدون طيار وبدون سلاح، التي كُيفت ونُشرت بما يتواءم مع صعوبة طبوغرافيا ذلك البلد.

٢ - واستُخدمت المنظومات الجوية بدون طيار وبدون سلاح في العمليات منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فأضاف ذلك قيمة لتقدير البعثة للحالة العسكرية، لكنه واجه بعض الصعوبات أيضا. وثمة نتائج تترتب على الدروس الأولية المستخلصة من نشر المنظومات الجوية بدون طيار وبدون سلاح، وينبغي أخذها في الحسبان حين وضع السياسات.

المهام

٣ - تقوم المنظومات الجوية بدون طيار بالمهام الأساسية الأربع التالية:

- تحسين تقدير الحالة العسكرية، ومن ثم تحسين القدرة على حماية المدنيين وأفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك قوات حفظ السلام والشرطة
- رصد الجماعات المسلحة وأنشطة الاتجار بالأسلحة
- تقييم حركة المشردين داخليا واللاجئين من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية بشكل أفضل
- تقييم المشاكل البيئية، بما في ذلك تقييم الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية

٤ - وحيث إن المنظومات الجوية بدون طيار وبدون سلاح هي من أصول البعثة، يمكن لكل من العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني طلب استخدامها في بعض المهام.

وقد دعيت أيضا الجهات الأخرى من وكالات الأمم المتحدة وشركائها إلى استخدام المعلومات التي تجمعها تلك المنظومات، حسب الاقتضاء. وتُسخَّر المنظومات الجوية بدون طيار لتكملة أصول البعثة القائمة وإتاحة قدرات إضافية.

٥ - ووفقا للمبادئ القانونية والتوجيهية، نُشرت المنظومات الجوية بدون طيار وبدون سلاح بموافقة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي لا تُستخدم إلا لغرض تمكين من البعثة من تنفيذ ولايتها.

القدرات والمزايا

٦ - تتألف المنظومات الجوية بدون طيار أساسا من محطة مراقبة أرضية، وخمس مركبات جوية بدون طيار وبدون سلاح وما يرتبط بها من نظم الدعم. ويضطلع مورِّد المنظومات الجوية بدون طيار، شركة Selex ES، بالمسؤولية عن توريد المنظومات وإدارتها، بما في ذلك الأفراد المكلفون بتشغيلها. وتحققت القدرة التشغيلية الكاملة للمنظومات في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وثلاث مركبات جوية بدون طيار وبدون سلاح من أصل المركبات الخمس المشغلة حاليا في البعثة هي مركبات للمسح تُستخدم لجمع المعلومات، في حين تُشغّل الأخريان الباقيتان لاستقبال الإشارات وإعادة إرسالها. والمركبات الجوية بدون طيار المخصصة للمسح مجهزة بأجهزة استشعار عالية القدرة تُستخدم لالتقاط الصور، وتتيح على الفور التقاط صور وتسجيلات فيديو عالية الاستبانة، وفي وضح النهار، وفي الضوء الخافت، وفي الليل، وبطرائق التصوير الحراري النهاري/الليلي. وإحدى المركبات الجوية بدون طيار مجهزة أيضا برادار ذي فتحة تركيبية يلتقط الصور عبر السُّحب وصور الأهداف الكبيرة المتنقلة بفضل احتوائه على نظام للإشارة إلى الأهداف المتنقلة على الأرض. ويبلغ مدى طيران هذه المركبات ٢٠٠ كيلومتر، وتستطيع التحليق لمدة تصل حتى ١٢ ساعة، حسب ظروف الطقس وظروف أخرى. والمنظومات الجوية بدون طيار قادرة على رصد حالة لمدة تصل حتى ٧٢ ساعة، وذلك بمناوبة الطائرات بما يمكن من إجراء مراقبة متواصلة.

٧ - وتتضمن هذه المنظومات قدرات تحليلية. وتُرسل الصور التي تلتقطها المركبات الجوية بدون طيار وبدون سلاح إلى فريق التحليل بشكل فوري ويمكن معاينتها في محطة المراقبة الأرضية، في مقر قوة البعثة، كما يمكن أن تعاينها الوحدات المتنقلة في الميدان باستخدام حاسوب حجري خاص بالمنظومات الجوية بدون طيار. وهذا النظام التفاعلي يجعل للصور التي تلتقطها المركبات الجوية بدون طيار تأثيراً فورياً على صنع القرار التكتيكي في الميدان، حيث أنها تحسن بشدّة تقدير الحالة العسكرية.

٨ - ويتألف قوام خلية المنظومات الجوية بدون طيار الموجودة في مقر القوة من ستة من ضباط الأركان العسكريين، ومن خبراء في المنظومات الجوية بدون طيار، مقدمين من البلدان المساهمة بقوات. وتعمل الخلية بصفة حلقة وصل بين البعثة والمتعاقدين من القطاع الخاص الذين توفدهم شركة Selex. ويعمل موظفو شركة Selex مع البعثة بموجب عقد، وهم من الأخصائيين في معدات المنظومات الجوية بدون طيار وفي تحليل الصور على حد سواء.

٩ - وتجري المنظومات الجوية بدون طيار التابعة للبعثة عادة رحلات جوية لمدة ١٠ ساعات في اليوم، إذا سمحت ظروف الطقس بذلك، وفي أي ساعة من ساعات اليوم (باستخدام أجهزة الرؤية الليلية والتصوير الحراري)، وتوفر تسجيلات فيديو وصور ثابتة عالية الجودة تنقل فوراً للأفراد في الميدان من أجل معاينة الصور باستخدام حاسوب حجري محمول. وهذه المرونة تفرِّغ الأصول الأخرى التابعة للبعثة، مثل الطائرات العمودية، وتجنب تعريض حياة الأفراد للخطر. ومن شأن ظهور هذا الأصل للعيان أن يساهم أيضا في الردع. فتحليق المركبات الجوية بدون طيار على ارتفاع منخفض يجعلها بادية للمخربين المحتملين على الأرض ويمكن أن يسهم في منع الأخطار التي تهدد المدنيين أو في ردع الأنشطة المسلحة. ويمكن للمركبات الجوية بدون طيار أن تحلق أيضا على علو مرتفع لتفادي كشفها ولجمع المعلومات سرا.

١٠ - وتكمِّل المنظومات الجوية بدون طيار الأصول القائمة في البعثة، لكنها لا تحل محلها. وتوفر هذه المنظومات البث المباشر بالفيديو ويمكن أن تؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة، مما يمكن البعثة من اتخاذ الإجراءات في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، ومرات أكثر ومع الحد من المخاطر على الأفراد. وعلاوة على ذلك، تحقق هذه المنظومات بعض الفوائد غير الملموسة. ومن بين تلك الفوائد كون المنظومات تزيد ثقة الدوريات البرية بالأمن حيث تطمئن إلى إمكانية قيامها بأنشطتها دون الوقوع في كمين. وهو ما يجعل الأمم المتحدة قادرة على تسيير دوريات أكثر، وبأمان أكبر.

أنواع المهام

١١ - ثمة أمثلة عديدة على الاستخدامات العسكرية للمنظومات الجوية بدون طيار، منها رصد الجماعات المسلحة غير المشروعة على طول محوري كاشيبيري - كيبوا ومبوفي - كيبوا خلال العمليات التي اشتركت البعثة في تنفيذها مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل شيكا. فالمراقبة المستمرة والمكثفة لهذه الجماعة باستخدام المنظومات الجوية بدون طيار أدت إلى زيادة الضغط عليها وأسهمت في إنهاك قدراتها وانسحابها في نهاية المطاف. ومن الأمثلة البارزة على الاستخدامات المدنية لهذه

المنظومات أنها استُخدمت في مهمة إنقاذ العبّارة في بحيرة كيفو في أيار/مايو ٢٠١٤، فزوّدت البعثة بصور لمكان الكارثة أتاحت لها إنقاذ المدنيين في الوقت المناسب.

١٢ - وثمة أمثلة أخرى على هذه الاستخدامات منها مسح المناطق التي يُستخرج فيها الفحم بشكل مخالف للقانون من متنزه فيرونغا الوطني ومراقبة هذه الأنشطة؛ ومتابعة النشاط البركاني لتقييم خطره على السكان المحليين؛ ورصد نقاط التفتيش والأنشطة غير القانونية في الأماكن العامة (الأسواق) والأحداث (المظاهرات) التي تشهدها المناطق الحضرية.

الدروس المستفادة المحددة

١٣ - منذ اقتناء المنظومات الجوية بدون طيار، وضعت الخلية المكلفة بإدارتها في البعثة العديد من الإجراءات الرامية إلى زيادة استفادة البعثة منها إلى أقصى حدّ. ووُحدّت هذه الإجراءات ووُثّقت مؤخرا. فأُعدّت مثلا مجموعة شاملة من الوثائق التي تتضمن مفاهيم العمليات، وستُحدّث دوريا لمواكبة الدروس المستفادة والإجراءات المنقحة. وقد ساعد ذلك في تقليص التحديات الفنية والتشغيلية التي واجهت البعثة ومورّد المنظومات، فقد تعاون الطرفان على حل ''مشاكل المرحلة التأسيسية'' لضمان استقرار وكفاءة تشغيل هذه المنظومات.

ترشيد التوقعات

١٤ - تمثّل التحدي الأول في ترشيد التوقعات المتعلقة بأداء هذه المنظومات وخواصها. فقد كانت التوقعات مبالغاً فيها في البداية لأن هذه المنظومات الرفيعة المستوى لم تكن مفهومة جيدا. ورغم تسليم هذه المنظومات في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤، فقد تأخر تشغيلها بكامل طاقتها حتى تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٤ نتيجة لبعض التحديات التقنية التي ظهرت. ومع اكتساب الفريق دراية بالمنظومات، أُعدّت الإجراءات التشغيلية الموحدة واللوائح والإرشادات ووُضعت في صيغتها النهائية. وسوف يستمر تنقيح تلك الإجراءات واللوائح والإرشادات مع توسيع نطاق المهام التي تنفذها هذه المنظومات.

١٥ - ومن الدروس المستفادة أنه لا بد من ترشيد التوقعات المتعلقة بنشر مثل هذه المنظومات وبقدراتها وتوقيت تسليمها. وينبغي إدراك أن نشر منظومات جديدة من هذا النوع ربما يحتاج إلى فترات تجهيز طويلة، لتصنيع مكوناتها ومركباتها الطيارة لأنها غالبا لا تكون جاهزة للتوريد.

تحديد المواصفات

١٦ - يفرض شراء التكنولوجيات المتقدمة تحديات، فربما يكون مورّدو هذه التكنولوجيات قادرين على توفير حلول متنوعة لبعثات حفظ السلام ولكن البعثات نفسها لا تكون على دراية بهذه الحلول. وتظل الخطوة الأولى في عملية اقتناء المنظومات الجوية بدون طيار هي إجراء تقييم شامل للاحتياجات والبيئة على يد متخصصين وباستخدام نهج النظم. وعلى سبيل المثال، فإن البركان في غوما يشكّل عائقا من شأنه أن يمنع هذه المنظومات من الرؤية على امتداد خط البصر عند تشغيلها في المنطقة المحيطة به، وأبرزَ تقييم الاحتياجات الذي أُجري قبل الشراء ضرورة إيجاد نظام لإعادة الإرسال يُتيح للمنظومات الرؤية إلى ما وراء خط البصر. وكان من الخيارات المطروحة أن تُستخدم الأقمار الصناعية لنقل البيانات، ولكن هذا الخيار استُبعد لحين تراكم المزيد من الخبرات وزيادة الإلمام بتكاليف استخدام هذه الخدمات.

١٧ - ويواجه تشغيل هذه المنظومات في كيفو الشمالية تحديات كبيرة بسبب رداءة الطقس وارتفاعات الطيران، ولا سيما فوق البركان النشط القريب منها، وتحديات مماثلة تفرضها القيود الجغرافية الناجمة عن قرب المنطقة من الحدود الرواندية. وقد أخذت هذه التحديات بعين الاعتبار خلال مرحلة التقييم، لكن الحلول المتاحة كانت أعلى تكلفة، مما استلزم التنازل عن بعض القدرات الإضافية، مثل الطائرات الأكبر حجما، تحت ضغط الميزانية. وقد تسبب ذلك بلا شك في تقليل النفع، غير أنه أبقى التكلفة معقولة. وأتاح الطلب الحصول على منظومات لا تحتاج إلى مدارج طيران. فالطائرات الأكبر حجماً كانت ستحتاج إلى مدارج أطول مما كان من شأنه أن يقلص خيارات إعادة النشر. وفي بيئةٍ تتسم بأحوال جوية خاصة وبكثافة الغابات، اعتُبر أن استخدام رادار ذي فتحة تركيبية يحقق فائدة قيمة لإتاحة الرؤية عبر السحب والأشجار غير الكثيفة على حواف الغابات حول القرى وطرق الإمداد الرئيسية والأراضي الزراعية. وحصلت البعثة على رادار من النوع الصغير الحجم غير المتحرك، ولا يزال أداؤه يخضع للتقييم.

١٨ - وكذلك يجب اختيار المواصفات المطلوبة بناء على احتياجات البعثة، بدلا من تحديد معدات أو منظومات بعينها. فإذا كان الحل الذي يقع عليه الاختيار هو التزود بمنظومات جوية بدون طيار، فلا بد من تحديد المواصفات المثلى والمواصفات المقبولة للمتطلبات الأساسية لهذه المنظومات مثل مداها وموثوقيتها والارتفاع الذي تستطيع بلوغه وقدرتها على التحمل. وكما حدث مع مورّدي المنظومات الجوية بدون طيار لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن تشجيع المورّدين على تقديم حلول مبتكرة لتحديات التشغيل المحددة. فعندما طُلب مثلا من الموردين توفير منظومات يبلغ مداها

٢٠٠ كم لتشغيلها فوق المنطقة المحيطة بالبركان، أُلقي بعبء إيجاد الحل على المورّدين، الذين اقترحوا حلولاً مبتكرة للتغلب على صعوبة الرؤية على امتداد خط البصر.

١٩ - ولكي يتسنى الاستفادة من البيانات التي تجمعها المنظومات الجوية بدون طيار، يتعين أن تكون دورة المعلومات جاهزة بشكل كامل، على نحو يتيح جمعها وتحليلها ونشرها، وأن توفّر الموارد الكافية لها. ويكفل اتباع نهج النظم إدارة هذه القدرة من جميع جوانبها، بما فيها صيانة المعدات، والتدريب على الاستخدام، وموظفو الدعم، والبنية التحتية واللوجستيات. وثمة درس مستفاد أُحيطت به البعثات الأخرى علما وهو ضرورة الشروع في عملية اقتناء المنظومات الجوية بدون طيار في مرحلة مبكرة لضمان حل المسائل المتعلقة بالمجال الجوي والبنية التحتية واللوجستيات في مرحلة مبكرة.

٢٠ - وتعتبر جودة المستشعر من أهم موصفات المنظومات الجوية بدون طيار . ولكن لأن البعثة طلبت سرعة نشر المنظومات ولو بقدرة تشغيلية أولية، فقد زُودت بكاميرا منخفضة الدقة لحين استصدار تراخيص تصدير الكاميرات الحالية، التي تعمل بشكل جيد. وقد تقتضي الضروري مستقبلا استخدام مُستشعرات أخرى للمراقبة، لذا يُستحسن أن يتضمن العقد خيارات تسمح بتوريد أي قدرات إضافية تحتاجها المنظومة لاحقا بأسعار محددة مسبقا، مثلما حدث مع الرادار ذي الفتحة التركيبية. وغالبا فإن هذه المنظومات لا تكون جاهزة للتوريد، إنما تحتاج إلى وقت طويل لإعادة تصميمها وتصنيعها.

٢١ - وثبت على المستوى التشغيلي نجاح طريقة التعاقد على هذه المنظومات بموجب عقد خدمة يكون فيه المورّد مسؤولا عن المخاطر المرتبطة بتسليمها وصيانتها، لأن تكلفتها تكون أقل من تكلفة الشراء ولأنها تتيح عدم إثقال كاهل الأمم المتحدة بأصول يتقادم طرازها وتفقد فعاليتها في المستقبل. ويكفل العقد الذي أبرمته البعثة اتسام عقد توريد هذه المنظومات بالمرونة من حيث المعدات وساعات العمل والمواقع ويتيح نقل المنظومات إلى قواعد أو بعثات أخرى. ويكفل توريد منظومات بعيدة المدى تغطية مواقع عديدة انطلاقا من قاعدة واحدة، وإن كان بلد كبير مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يحتاج إلى منظومات إضافية أو قواعد مؤقتة متعددة.

٢٢ - وتشمل الدروس المستفادة المتعلقة بالموصفات ما يلي:

- ينبغي إجراء تقييم شامل للاحتياجات والبيئة على يد خبير قبل عملية الشراء.
- وينبغي انتهاج نهج النظم في تحديد المواصفات لضمان مراعاة جميع جوانب قدرات المنظومة والعناصر الخارجية التي تتفاعل معها.

- وينبغي أن تظل احتياجات المستخدم النهائي هي الأساس التي تُحدد المواصفات التقنية بناء عليه، بدلا من التركيز على منظومات أو معدات معينة.
- وينبغي إعطاء الأولوية لاختيار مستشعرات عالية الجودة، وينبغي مراعاة دارسة خيارات إضافية عند تحديد المواصفات.
- وينبغي أن يتضمن العقد بنودا تكفل المرونة من حيث المعدات نفسها ومن حيث الحق في تشغيلها في مواقع أخرى.
- وتكفل المنظومات المورّدة بموجب عقد خدمة مرونة أكبر من حيث تنفيذ المهام التي توكل إليها، ونقلها من موقع لموقع، ومن حيث تعزيز قدراتها.
- ولا مناص من القبول بحل وسط للتغلب على التنازع بين المواصفات المطلوبة، مثل المواصفات المتعلقة بموقع التشغيل، ومدرج الطيران، والقرب من المناطق ذات الأهمية، ومرونة التشغيل، والطقس، والتوقيت، والميزانيات. وقد أثبتت التجربة أن من المفيد إدراج خيارات متعددة في العقد.

النظرة إلى المركبات الجوية بدون طيار

٢٣ - رغم شيوع النظر إلى المركبات الجوية بدون طيار على أنها طائرات مسلحة غير مأهولة، فإن المنظومات التي تستخدمها البعثة غير مسلحة ولا تعدو كونها أداة لجمع المعلومات. ومن أجل تعريف الشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم السكان المحليون، بمختلف استخدامات هذه المنظومات، فقد عملت الخلية المسؤولة عن تشغيلها في البعثة على إتاحة المزيد من المعلومات للجمهور عن هذه المنظومات وتوعية أصحاب المصلحة ومنظمات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية الدولية من خلال التعريف بالوظائف التي تؤديها.

٢٤ - وفي البداية، فكر الفريق المسؤول عن هذه المنظومات في تنفيذ حملة إعلامية على نطاق أوسع في المجتمعات المحلية يُعرَّف السكان خلالها باستخدامات هذه المنظومات وبطبيعتها غير المأهولة، من أجل طمأنة تلك المجتمعات، لكن الفريق قرر أن يُبقي الجماعات المسلحة غير المشروعة في ريب من أمر هذه المنظومات، لعل ذلك يكون لها رادعا.

٢٥ - ومن الدروس المستفادة ضرورة بذل الجهود لمواصلة إثبات قيمة هذه المنظومات وتبادل المعلومات بشأنها، حسب الاقتضاء، مع شركاء العمل الإنمائي والإنساني، ومع البلد المضيف والجهات الفاعلة الإقليمية، ومع غيرها من الجهات.

الفريق المعني بتشغيل المنظومات الجوية بدون طيار في البعثة

٢٦ - تعمل الخلية المسؤولة عن هذه المنظومات في البعثة كحلقة وصل بينها وبين المورّد، وهو دور بالغ الأهمية. وينبغي تشغيل الخلية بموظفين حاصلين على التأهيل المناسب.

٢٧ - ومن الدروس المستفادة أن الموظفين العاملين في الخلية ينبغي أن يتمتعوا بالتأهيل المناسب. وقد شرعت إدارة عمليات حفظ السلام بالفعل في اتخاذ خطوات لضمان توفير ما يكفي من الموظفين المؤهلين للعمل في خلية تشغيل المنظومات الجوية بدون طيار.

ترتيب أولويات تنفيذ المهام

٢٨ - يتعين إيجاد نظام مناسب لترتيب أولويات تنفيذ المهام من أجل استخدام هذه الأصول بأقصى قدر من الكفاءة. ومن المهم إشراك المستخدم في جميع المراحل من أجل ضمان الشفافية وإرضاء العملاء. وفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتولى مجموعة القيادة المتكاملة البت في ترتيب المهام التي تنفذها هذه المنظومات. وتتألف المجموعة من رئيس أركان القوة ومدير دعم البعثة ورئيس أركان البعثة. وتقدم المجموعة توجيهاتها بشأن ترتيب أولويات المهام ومسائل الملكية والقيادة. وقد أُعدّت إجراءات التشغيل الموحدة لتحديد أولويات تنفيذ مهام هذه المنظومات وتوضيح مسائل الملكية والقيادة، وأُبلغت جميع الأقسام بها.

الرقابة على الصور وتخزينها

٢٩ - إن الصور التي تلتقطها هذه المنظومات وتُجهّزها تتسم بالحساسية الاستراتيجية، مما يستوجب فرض رقابة على إجراءات الاطلاع عليها وتوزيعها. وتُعامل المعلومات التي توفرها تلك المنظومات على نحو يتسق مع النظم والسياسات والمبادئ التوجيهية المعمول بها في الأمم المتحدة لتصنيف المعلومات والحفاظ على سريّتها. فالمعلومات التي ترد عبر هذه المنظومات تصنّف بوصفها معلومات سريّة. وتركز البعثة جهودها حاليا على إدارة هذه المعلومات، وبخاصة نظم تخزينها وأرشفتها واسترجاعها. ولا غنى عن إدارة المعلومات الكبيرة الحجم التي تجمعها هذه المنظومات بطريقة تضمن سرعة وسهولة الوصول إليها وتحليلها. وينبغي أن تكون هذه المسألة جزءا من شروط شراء هذه المنظومات، وأن يتضمن العقد بنودا مناسبة تكفل حماية سريّة المعلومات.

٣٠ - ومن الدروس المستفادة المتعلقة بالتخزين أنه ينبغي إتاحة الموارد اللازمة لتصميم نظام لتخزين المعلومات وإدارتها تتوافر فيه درجة مناسبة من الأمن لكي تستخدمه الخلية المسؤولة

عن هذه المنظومات، وأن يتضمن هذا النظام قاعدة بيانات آمنة تتيح فرز الكم الهائل من المعلومات التي تجمعها هذه المنظومات والربط بينها.

الحوادث

٣١ - منذ أن بدأت البعثة في استخدام المركبات الجوية بدون طيار، وقع حادثان وأُجريت بشأنهما تحقيقات وفقا للمبادئ التوجيهية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وتشير النتائج الأولية إلى أن الحادث الأول قد وقع نتيجة هبوط عاثر بسبب خطأ ارتكبه الطيار الذي كان يوجه المركبة، أما الحادث الثاني فقد نُسب إلى سوء الطقس، لكن التحقيق فيه لم ينته بعد. وقد أثر الحادث الثاني مؤقتا على قدرة البعثة على تنفيذ عمليات المراقبة لكنه لم يلحق أي ضرر بأي طرف ثالث أو يتسبب في إتلاف ممتلكات.

المبادئ القانونية والتوجيهية

٣٢ - تنشر الأمم المتحدة مركبات جوية بدون طيار وبدون سلاح بموافقة الحكومة المضيفة ويخضع ذلك لنفس الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات الخاص بالبعثة. وتستخدم الأمم المتحدة هذه المركبات لجمع بيانات ومعلومات تتعلق بقدرة البعثة على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بكفاءة وفعالية. وتُعامل جميع البيانات والصور ومنتجات التحليل المستمدة من هذه المركبات باعتبارها من ممتلكات الأمم المتحدة وتندرج ضمن محفوظات الأمم المتحدة المتمتعة بالحرمة. ويجري التعامل مع جميع البيانات والمعلومات وحمايتها وفقاً لسياسات التصنيف الأمني ونظم حماية السريّة المعمول بها في الأمم المتحدة.

الاتصالات

٣٣ - تتضاعف قدرة قادة المجموعات التكتيكية عند تمكينهم من الحصول على المعلومات بصورة فورية عبر حاسوب حجري محمول متصل بمنظومات جوية بدون طيار. وإضافة إلى ذلك، تحمل هذه المنظومات أجهزة لاسلكية قادرة على إعادة إرسال الرسائل الصوتية لإيصالها إلى الأفراد الموجودين فيما وراء خط البصر.

٣٤ - وسيكون من المفيد التمييز بسهولة أكبر في الصور الملتقطة بين القوات الصديقة وغير الصديقة. ويجري حاليا دراسة جدوى تزويد القوات الصديقة بمعدات تُشعّ ومضات عاكسة (بنظامي II و TI) تستقبلها منظومات استشعار المركبات.

إدارة الحركة الجوية

٣٥ - تعمل المركبات الجوية بدون طيار في المجال الجوي المدني الذي تستخدمه الطائرات المأهولة، لذا فإن تشغيل المركبات الجوية بدون طيار يستلزم موافقة الحكومة والالتزام بتدابير صارمة تعتمدها سلطات الطيران المدني لفصل مسارات هذه المركبات عن مسارات الطائرات المأهولة تفاديا لخطر الاصطدام بها. وقد اتخذت البعثة تدابير معقولة بالتنسيق مع السلطات الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنها سلطات الطيران المدني، لتقليل خطر تضارب الحركة الجوية بين الطائرات المأهولة والطائرات غير المأهولة.

الاعتبارات المستقبلية

٣٦ - من أجل زيادة الاستفادة من استخدام تكنولوجيا المركبات الجوية بدون طيار، يمكن للبلدان المساهمة بقوات أن تزوّد وحداتها المنضمة للبعثات بمركبات جوّية مُصغرة وغير مسلحة. وتُضاهي هذه المركبات المُصغرة في حجمها الطائرات الترفيهية التي تُشغل عن بعد بواسطة جهاز تحكم. ورغم أن هذه المركبات الجوية المُصغرة لا تستطيع الطيران إلا على ارتفاع ومدى محدودين، فإنها تكون مُجهزة بكاميرات بسيطة للتصوير النهاري أو بكاميرات للرؤية الليلية/للتصوير الحراري، وتُستخدم بشكل رئيسي في استطلاع المنطقة التكتيكية القريبة. وقد أحضرت قوة جنوب أفريقيا المشاركة في لواء التدخل التابع للبعثة مركبات جوية مُصغرة من هذا النوع لاستخدامها في البعثة، وتستطيع البلدان الأخرى المساهمة بقوات إحضار معدات مماثلة، بما أن العديد منها يمتلكها ضمن أصوله الوطنية. علاوة على ذلك، يجري النظر في إدراج هذه المركبات الجوية المصغرة في دليل كتائب المشاة ضمن المعدات الأساسية الواجب توافرها في هذه الكتائب. ويمكن استخدام تقنيات أخرى مع هذه المركبات لزيادة الاستفادة منها.

٣٧ - وفي الختام، فإن بدء استخدام المنظومات الجوية بدون طيار وبدون سلاح في البعثة كان تجربة إيجابية. فالإمكانات التي أضافتها هذه المنظومات إلى المنظومات الأخرى المستعملة في البعثة قد ساعدت على تعزيز قدرتها على تقدير الموقف وحماية المدنيين. ويحتاج التقييم الكامل لهذه المنظومات إلى فترة أطول تستطيع البعثة بعدها تطبيق الدروس المستفادة وإدخال التعديلات التي تلبي احتياجاتها.